الجمهوريـــــــــة الجزائريـــــــة الديمقراطيـــــــة الشعبيـــــة

وزارة التعليـــم العالي والبحث العلمـــــــــــــــي

المركز الجامعـــــي نور البشيـــــر البيـــض

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسييـــــــــر

تخصص إدارة ماليـــــة

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

أثر تبني نظام التسيير المصرفي الأمريكيCAMELS في الأداء

من اعداد الطلبة:

جعبوب إيمان

بوجمعية نجوى

تحت اشراف:

أ. د مولاي أمينة

نوقشـــــــــت وأجيزت علنا بتاريـــــــــخ: 2023/07/02

أمـــــــــام أعضاء لجنة المناقشـــــة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ. د صلعة سمية	أستاذة التعليم العالي	المركز الجامعي نور البشير البيض	رئيسا
أ. د مولاي أمينة	أستاذة التعليم العالي	المركز الجامعي نور البشير البيض	مشرفا
د نواري خيرة	أستاذ محاضر قسم "أ"	المركز الجامعي نور البشير البيض	ممتحنا

السنة الجامعيـــــــة: 2023/2022

الشكر والتقدير

الشكر والتقدير

الشكر والثناء لله عز وجل أولا على نعمة الصبر والقدرة على إنجاز العمل، فاللهم لك الحمد على هذه النعم.

ونتقدم بالشكر والتقدير إلى استاذتنا الفاضلة مولاي أمينة التي تفضل بإشرافها على انجاز هذه المذكرة، ولكل ما قدمته لنا من دعم وتوجيه وإرشاد لإتمام هذا العمل فلها أسمى عبارات الثناء والتقدير.

والى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

الإهداء

أهدي تعبي لأبي لأنني عرفت باسم أبي أكثر من اسمي "بنت محمد"

أهدي نجاحي وتخرجي الى من أخص الله الجنة تحت قدميها وتؤمن بأنني سأكون يوما ما أريد الى أمي الغالية

وأهديه الى كل أفراد عائلتي أخواني واخواتي وبأخص توأم روحي "هند" وأختي التي لم تلدها أمي "إيمان" و"فاطمة الزهراء"

دون أن أنسى كل أطفال العائلة الذين يسعدونني بحبهم

نجـــــــــــوى

لم أمتلك من شرف التخرج شيء لولا وجود والدي ووالدتي بحياتي، ففرحتي وتخرجي اليوم أهيدها إليكم يا من وقفتم بجانبي، وزرعتم فيني المثابرة والإصرار الذي أنا من خلاله هنا

اختلطت دموع فرحتي بتخرجي وحزني بوداع حبيبي أخي تمنيت حضورك اسعد ايامي ولكن هذه مشيئة الله والحمد لله

اهدي تخرجي الى اخوتي "أكرم" و"هشام"

دون ان أنسى كل صديقاتي وخاصة صديقتي ورفيقتي وأختي "نجوى" و"ذكرى الهدى" و"فاطمة الزهراء"

إيمـــــــــان

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل أثر تبني نظام التسيير المصرفي الأمريكي CAMELS في الأداء لدى البنوك التجارية لولاية البيض، لتحقيق أهداف الدراسة تم طرح استبيان بغرض جمع البيانات ليتم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإحصائية SPSS V22 لتحليل البيانات اعتمادا على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأسلوب التحليل التمييزي، استهدفت الدراسة عينة مكونة من 47 موظف من موظفي البنوك التجارية لولاية البيض، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج وهي تأثير نظام CAMELS بأبعاده وخصائصه المختلفة في مستويات أداء البنوك التجارية لولاية البيض في ثلاث مجموعات (ضعيف، متوسط، جيد)، وذلك بناء على مجموعة من العناصر وهي (كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق). حيث ظهرت النتائج من خلال دالة التمييزية أن متغيرين الربحية والإدارة لهما تأثير واضح في تحقيق التميز مستوى الأداء ومنه تبين وجود أثر لكل من المتغيرات (الإدارة، الربحية) على تصنيف مستوى أداء البنوك لولاية البيض، حيث أثرت الربحية أكثر من الإدارة، كما تبين أنه لا يوجد أثر لكل من المتغيرات (كفاية رأس المال، جودة الأصول، السيولة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق) على تصنيف مستوى أداء البنوك لولاية البيض، وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة قيام السلطات النقدية بإعادة هيكلة النظم الرقابية وإدراج نظام التسيير المصرفي الأمريكي لدعم عملية تقييم أداء البنوك التجارية.

الكلمات المفتاحية: نظام CAMELS، بنوك تجارية، تقييم الأداء ، أداء ، تحليل تمييزي.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of the adoption of the American banking management system CAMELS in the performance of commercial banks in the state of whites, to achieve the objectives of the study a questionnaire was put forward for the purpose of collecting data to be unpacked and analyzed using the statistical package of statistical sciences SPSS V22 to analyze the data depending on the arithmetic averages, standard deviations and the method of discriminatory analysis, the study targeted a sample of 47 employees of commercial banks in the state of whites, and the study has reached the most important results, namely the impact of the CAMELS system with its various dimensions and characteristics on the performance levels of commercial banks in the state of whites in three groups (weak, medium, good), based on A set of elements, namely (capital adequacy, asset quality, management, profitability, liquidity, sensitivity to market risks). The results shown through the discriminative function that two variables profitability and management have a clear impact in achieving excellence performance level, from which it was found that there is an impact of each of the variables (management, profitability) on the rating of the level of performance of banks in the white state, where profitability affected more than management, and it was also found that there is no impact of each of the variables (capital adequacy, asset quality, liquidity, sensitivity to market risks) on the rating of the level of performance of banks in the white state.in light of these results, the study recommended the need for the monetary authorities to restructure regulatory systems and include the US banking management system to support the process of evaluating the performance of commercial banks.

Keywords: CAMELS system, commercial banks, performance appraisal, performance, discriminant analysis

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
الشكر والتقدير	–
الإهداء	–
ملخص	–
فهرس المحتويات	–
قائمة الجداول والأشكال	–
قائمة الملاحق	–
قائمة الرموز	–
مقدمة العامة	أ_ب_ج
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتقييم الأداء ونظام التسيير المصرفي CAMELS	
مقدمة الفصل الأول	5
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الرقابة المصرفية وتقييم الأداء ومعيارCAMELS	6
المطلب الأول: ماهية الرقابة المصرفية	6
الفرع الأول: تعريف الرقابة المصرفية وأنواعها	6
الفرع الثاني: أهمية الرقابة المصرفية	8
الفرع الثالث: اللجنة الدولية للرقابة المصرفية "بازل"	10
المطلب الثاني: عموميات حول تقييم الأداء	12
الفرع الأول: ماهية تقييم الأداء	12
الفرع الثاني: مراحل تقييم الأداء	16
الفرع الثالث: مؤشرات تقييم الأداء	17
المطلب الثالث: مفاهيم حول معيار CAMELS	21

الفرع الأول: التعريف بمعيار CAMELS	21
الفرع الثاني: مميزات وعيوب معيار CAMELS	25
المطلب الرابع: تقييم أداء البنوك التجارية وفق نظام CAMELS	26
الفرع الأول: عناصر نظامCAMELS	26
الفرع الثاني: تصنيفات نظام CAMELS	30
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	34
المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بتقييم الأداء	34
المطلب الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بنظام التسيير المصرفي الأمريكي CAMELS	36
المطلب الثالث: الدراسات السابقة التي تربط تقييم الأداء ونظام CAMELS	39
المطلب الرابع: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	44
خلاصة الفصل الاول	45
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة	
مقدمة الفصل الثاني	47
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة	48
المطلب الأول: الطريقة المستخدمة	48
الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة	48
الفرع الثاني: مصادر المعلومات	49
الفرع الثالث: متغيرات الدراسة	49
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة	50
الفرع الأول: أداة جمع البيانات	50
الفرع الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبيان)	51

الفرع الثالث: الأساليب والأدوات الإحصائية المستعملة	51
المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتواصل إليها	51
المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة	52
المطلب الثاني: تحليل نتائج باستخدام أسلوب التحليل التمييزي	54
الفرع الأول: إحصائيات المجموعات (وصف المجموعات)	54
الفرع الثاني: متغيرات الدراسة	55
الفرع الثالث: اختيار الدالة التمييزية	56
الفرع الرابع: اختبار التصنيف	58
المطلب الثالث: مناقشة الفرضيات	60
خلاصة الفصل الثاني	62
خاتمة العامة	65
قائمة المصادر والمراجع	67
قائمة الملاحق	72

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
01_01	يمثل المقارنة بين بازل I و IIوIII	13_12
02_01	يمثل تصنيفات رأس المال حسب مؤسسة (Orientation Examiner)	28
03_01	يمثل أهم النسب لتصنيف جودة الأصول وفق نظامCAMELS	29
04_01	يمثل درجات تصنيف الإدارة حسب نموذجCAMELS	30_29
05_01	يمثل نسب تصنيف الربحية وفق نظامCAMELS	30
06_01	يمثل نسب تصنيف السيولة وفق نظامCAMELS	31
07_01	يمثل تصنيفات CAMELS وتفسيراتها	33
01_02	يمثل الاستمارات الموزعة والمستلمة	51
02_02	يمثل متغيرات الدراسة	51
03_02	يمثل مقياس ليكارت الخماسي	52
04_02	يمثل معامل ألفا كرونباخ	53
05_02	يمثل توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	53
06_02	يمثل توزيع عينة الدراسة وفقا للفئة العمرية	54
07_02	يمثل توزيع عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي	54
08_02	يمثل توزيع عينة الدراسة وفقا لسنوات الخبرة	55
09_02	يمثل إحصائيات المجموعات	56_55
10_02	يمثل اختبار تساوي متوسطات المجموعات	56
11_02	يمثل القيم الذاتية	58

12_02	يمثل ملبدا ويلكسWilks' Lambda	59
13_02	يمثل معاملات الدالة التمييزية	59
14_02	يمثل معاملات الدالة التميزية لفئات التصنيف	60
15_02	يمثل نتيجة التصنيف	60
16_02	يمثل نتائج اختبار لتصنيف مستويات الأداء في مجموعاتKappa	61

قائمة الأشكال والملاحق

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
01_01	يوضح مؤشرات العائد (الربحية)	19
02_01	يوضح مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS	23
03_01	يوضح ملخص التفتيش وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS	34

الرقم	اسم الملحق	الصفحة
01	استمارة حول تقييم الأداء ونظام التسيير المصرفي الأمريكي CAMELS	75

KPIs	Key Performance Indicators
C	Capital Adequacy
A	Asset Quality
M	Management Quality
E	Earning Management
L	Liquidity Position
S	Sensitivity to Market Risk
IMRAD	Introduction, Methods, Results And Discution
SPSS	Statistical Packages for Social Sciences
sig	Signification
F	FISHER

مقدمة العامة

تمهيد:

يلعب الجهاز المصرفي دورا أساسيا في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تجميع الموارد المختلفة توجيهها إلى أوجه الاستخدام والاستثمار المناسبة، وبالتالي تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وهناك عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك وفعاليتها. لذلك يعتبر أداء البنوك من المتطلبات الأساسية لتطور ونمو الاقتصاد في الدولة.

وتعد عملية تقييم الأداء المصرفي ذات أهمية كبيرة لتحقيق أهداف البنك في الربحية والسيولة والأمان من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والوصول الى أعلى عائد بأدنى مخاطر وبأقل كلفة ممكنة.

ولتحسين أداء البنوك تم إدخال إصلاحات جديدة والاعتماد على معايير ومؤشرات دولية حديثة لقياس أداءها، ومن المعايير الحديثة معيار CAMELS، الذي تم استخدامه لأول مرة في البنوك الأمريكية إثر أزمة النظام المصرفي سنة 1980 ويعكس معيار CAMELS أداء البنوك في ستة مؤشرات ناتجة عن عملية الفحص الميداني وهي كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق.

وهي مقاييس ملخصة للمعلومات الإشرافية لمؤشرات كمية ونوعية غرضها تقييم البنك بطريقة شاملة وموحدة وسيساعد تطبيق هذا النظام على تحديد نقاط ضعف البنك المالية والتشغيلية والإدارية ومما يتطلب توجيه انتباه رقابي خاص لتدخل الإدارة المصرفية والسلطات الإشرافية لمعاجلة ما يهدد السلامة المالية للبنك وردع المخاطر المتنوعة.

الإشكالية:

مما سبق فإن إشكالية البحث تتمحور حول:

ما مدى تأثير نظام التسيير المصرفي الأمريكي CAMELS في أداء البنوك التجارية لولاية البيض؟

الأسئلة الفرعية:

_كيفية قياس أداء البنوك؟

_ماهي مؤشرات قياس الأداء؟

_ما هي عناصر نظام CAMELS؟

_ما هي تصنيفات نظام CAMELS؟

_ما هي العلاقة بين نظام CAMELS وتقييم الأداء؟

_فيما تكمن أهمية نظام CAMELS؟

الفرضيات:

بغرض الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية نعتمد في دراستنا على الفرضية التالية:

الفرضية الرئيسية:

يوجد أثر لتبني نظام التسيير المصرفي الأمريكي CAMELS في الأداء.

الفرضيات الفرعية:

1. يوجد أثر لعنصر كفاية رأس المال في الأداء.
2. يوجد أثر لعنصر جودة الأصول في الأداء.
3. يوجد أثر لعنصر الإدارة في الأداء.
4. يوجد أثر لعنصر الربحية في الأداء.
5. يوجد أثر لعنصر السيولة في الأداء.
6. يوجد أثر لعنصر الحساسية اتجاه مخاطر السوق في الأداء.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

_ التعرف على نماذج تقييم أداء البنوك التجارية.

_ تحديد مدى التزام البنوك التجارية لولاية البيض بمعايير التقييم الدولية.

_ تبيان أثر نظام التسيير المصرفي الأمريكي CAMELS في أداء البنوك التجارية لولاية البيض.

_بيان قدرة نظام CAMELS على إعطاء تقييم شامل لأداء البنوك الولاية وكشف نقاط القوة والضعف لهذا النظام.

أهمية البحث:

تكمن أهمية موضوع البحث في النقاط التالية:

_ أهمية نماذج تقييم الأداء في تحسين أداء البنوك ومعرفة نقاط القوة والضعف في أنشطتها وتجنب الوقوع في الأزمات.

_ أهمية نظام CAMELS لتقييم أداء البنوك نظرا لتقييم الجوانب الكمية والنوعية، واعتماده على تقييم كل من كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق.

_أهمية نظام CAMELS في تفعيل الرقابة والتفتيش الميداني الذي تقوم به السلطات النقدية.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على أدوات المنهج الوصفي، وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها وتحليلها، وذلك من أجل صياغة الخلفية النظرية للموضوع. أما في الجانب التطبيقي، فقد تم الاعتماد على منهج دراسة حالة.

دوافع اختيار البحث:

_ الموضوع يدخل ضمن نطاق تخصصنا "إدارة مالية".

ـ رغبة في ابراز هذا النوع من البحوث واثراء المكتبة.

ـ للأهمية المتزايدة لموضوع نظام التقييم المصرفي الأمريكي في تقييم أداء البنوك.

الحدود الزمانية والمكانية:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

ـالحدود الزمانية: لقد بدأت الدراسة ابتداء من شهر نوفمبر2022 إلى غاية شهر ماي 2023.

ـالحدود المكانية: لقد تم إسقاط الجانب التطبيقي لهذه الدراسة على مختلف البنوك التجارية متواجدة في ولاية البيض.

هيكل البحث:

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم المذكرة إلى فصلين باعتماد منهجيةIMRAD :

الفصل النظري يشمل الأدبيات النظرية والتطبيقية حول الرقابة المصرفية وتقييم الأداء البنوك ونظام التسيير المصرفي الأمريكي CAMELS وعرض الدراسات السابقة، أما الجانب التطبيقي للدراسة فتمثل في الطرق والأدوات وإعطاء لمحة عن البنوك محل الدراسة يتضمن المجتمع والعينة ومتغيرات الدراسة ... الخ، وعرض النتائج وتحليلها ومناقشتها.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الرقابة المصرفية وتقييم الأداء ومعيار CAMELS

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

مقدمة الفصل الأول:

من أجل تفادي الأزمات والمشاكل، التي أخذت تؤثر على النظم المصرفية والمالية، تدعوا نظم الرقابة المصرفية هذه إلى اعتماد المعايير والمؤشرات التي تمثل مرتكزات أساسية للعمل المصرفي في تقليل من المخاطر، وتجنب الأزمات، التي تعتمد كمؤشرات للأداء البنكي وضبط السياسات المصرفية. ويعتبر تقييم الأداء أحد الوسائل الفعالة المستخدمة في البنوك التجارية لحمايته من الفشل ومواكبة التطورات، ويعتبر معيار CAMELS أحد النماذج المستخدمة في تقييم أداء البنك.

- **المبحث الأول:** مفاهيم أساسية حول الرقابة المصرفية وتقييم الأداء ومعيار CAMELS
- **المبحث الثاني:** الدراسات السابقة

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الرقابة المصرفية وتقييم الأداء ومعيارCAMELS

سنتطرق في هذا الإطار الى عموميات حول الرقابة المصرفية ومفاهيم حول تقييم الأداء ومفاهيم حول معيار CAMELS من خلال ثلاث مطالب الآتية:

المطلب الأول: ماهية الرقابة المصرفية

تمثل الرقابة المصرفية جزءا من أهداف حسن إدارة وتسير الجهاز المصرفي، حيث أنها تعد عملية ضرورية في البنوك لإمكانية الحد من المخاطر.

الفرع الأول: تعريف الرقابة المصرفية وأنواعها

للتطرق لمفهوم للرقابة المصرفية يجب علينا المرور بمفهوم الرقابة بشكل عام، ومن ثم الشروع في تعريف الرقابة المصرفية وأنواعها. حيث تعرف الرقابة على أنها جوهر عملية الإدارة، تحتاجها كل المشروعات للتأكيد أن الخطط قد نفذت وأن النتائج المرغوبة قد تحققت.

أ. تعريف الرقابة المصرفية:

لقد ورد العديد من التعاريف للرقابة المصرفية حيث سنورد فيما يلي جزءا منها

التعريف الأول: "هي مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والبنوك بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية توصلا إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقوي يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين." (صلاح الدين وصادق 2011، 358)

التعريف الثاني: "الرقابة هي قياس الأداء وتصحيحه بمعنى آخر هو التأكد من أن ما تم إنجازه من أنشطة ومهام وأهداف بالضبط ما كان يجب أن يتم لها في ذلك من تحديد الانحرافات إن وجدت وأسبابها وطرق علاجها أي جعل الأشياء تتم طبقا للطريقة أو الخطط الموضوعة" (ذهبي 2013، 65)

التعريف الثالث: "نوع من أنواع الرقابة التي تمارسها السلطات النقدية في الدول بهدف التحقق من سلامة النظم المصرفية والنقدية والائتمانية المطبقة، ومن صحة تطبيق القوانين، والأنظمة والتعليمات المصرفية الصادرة والإشراف والمراقبة لها. وتتمثل بالبنك المركزي أو مؤسسة النقد أو أي سلطة يخولها القانون حق الإشراف والرقابة على البنوك". (طربيه 2021، 505)

التعريف الرابع: "تلك الرقابة التي تمارسها السلطات النقدية في البلاد للتحقق من سلامة النظم المصرفية والنقدية والائتمانية المطبقة والتأكد من صحة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المصرفية الصادرة من جهة الاشراف والمراقبة في البلاد سواء أكان ذلك ممثلا في البنك المركزي أو مؤسسة النقد أو السلطة المخول لها القانون حق الإشراف والمراقبة على البنوك" (هاني 2014، 45)

التعريف الخامس: "مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تنتهجها السلطات الرقابية والإشرافية (البنك المركزي) للحفاظ على سلامة نشاط البنوك وتقييم أدائها، من خلال الزامها بتطبيق هذه الإجراءات التي تمكنها من تفادي التعرض للمخاطر والأزمات وتجنبا لاختلالات الناشئة عن ذلك، للحفاظ على استقرار النظام المصرفي وزيادة الثقة بين المودعين والبنوك" (خوبيزي 2018، 125)

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن الرقابة المصرفية هي مجموعة من الإجراءات، التي تتبانها السلطات النقدية في الدول من أجل ضمان سلامة القطاع المصرفي وكذا تقييم أدائه خلال فترة تطبيقه لها، سعيا منها لتجنيبه الوقوع في أي نوع من المخاطر أو الأزمات التي من شأنها إعاقة عمله أو ان تحود بينه وبين تحقيق الأهداف المسطرة.

ب. أنواع الرقابة المصرفية:

من حيث مصدرها يمكننا تقسيمها الى قسمين:

1. **الرقابة الداخلية:** تتمثل في تلك الرقابة التي تمارسها أطراف من داخل البنك وتكمن في:

- **الرقابة الإدارية:**" هي جميع الإجراءات والأساليب المتعلقة بالكفاءة التشغيلية والالتزام بالسياسات الإدارية، وهي تهدف إلى التأكد من كفاءة أداء العمليات التشغيلية في المنشأة، والتحقق من أن هناك التزام بالقوانين واللوائح والسياسات الموضوعة" (بن عبد الرحمان وشرفة 2020، 165)
- **الرقابة المحاسبية:**" تشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات التي تهدف إلى اختبار البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات، ودرجة الاعتماد عليها، وتتبع صحة عمليات تسجيل وتبويب وعرض البيانات المحاسبية" (فروانة 2019، 166)
- **الضبط الداخلي:** "هو عبارة عن مجموعة الوسائل والإجراءات والمقاييس التي تهدف إدارة المنشأة بواسطتها إلى ضمان السير الحسن للعمل فيها، والمحافظة على أصولها، وحماية دفاترها وحساباتها من الاختلاس والتلاعب وسوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على

مبدأ تقسيم العمل وتحديد السلطات والمسؤوليات إلى جانب الفصل بين الاختصاصات الوظيفية المختلفة، وعلى الرقابة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف إلى المراجعة من طرف موظف آخر" (بن عبد الرحمان وشرفة 2020، 166)

2. **الرقابة الخارجية:** هي رقابة تمارسها هيئات أخرى من خارج البنك وهي "تعتبر عملا متمما للرقابة الداخلية، ذلك لأنها إذا كانت الرقابة الداخلية على درجة عالية من الإتقان بما يكفل حسن الأداء، فإنه ليس ثمة داع عندئذ إلى رقابة أخرى خارجية، فإن الرقابة الخارجية في العادة تكون شاملة، كما أنها تمارس بواسطة أجهزة مستقلة ومتخصصة، من خارج البنك أو المؤسسة المالية الواقعة تحت الرقابة وتمارس عملها وفق الصلاحيات الممنوحة لها في القانون، كما أنها تمتاز بالحيادية والشفافية في تبيان الحقائق المالية. ويمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تلجأ إلى الخبرة الخارجية في أي وقت لتقييم نشاطها المالي بشكل عام أو خاص بنقطة معينة أو تقييم الإجراءات التي تنتهجها في عملية التسيير الشاملة أو تسيير المخاطر بأنواعها" (ختير 2018، 31)

الفرع الثاني: أهمية الرقابة المصرفية

يمكن حصر اهداف الرقابة المصرفية في النقاط التالية: (شاكر 2022، 4)

- تحتل المصارف مركزاً مهما في نظام الدفع الذي يستخدمه كل من الأفراد والحكومات والشركات، وخلق النقود وقدرتها في التأثير على القدرة الشرائية للعملة الوطنية؛
- تقبل المصارف الودائع التي تشكل جزء كبير من ثروة المجتمع المالية، لذلك وجب الحرص على حقوق المودعين وإمكانية تسديد الالتزامات في مواعيدها؛
- للمصارف دور مهم في توزيع الموارد المالية، حيث تلعب دور الوسيط بين أصحاب الفوائض وأصحاب العجز، فتعمل الرقابة المصرفية على توجيه الاستثمارات التي تقوم بها المصارف نظرا لأهميتها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية؛
- إمكانية الوقوف على نوعية أصول المصرف وتقييمها ومعرفة درجة المخاطر التي تتحملها، خاصة القروض والسلفات والحسابات الجارية المدينة، ومن ثم محاولة الحد من المخاطر؛

- منع التركيز في حصة المصرف من السوق المصرفية، أي أن هناك مصارف لها سيطرة كبيرة على السوق المصرفي من خلال استحواذها على نسب كبيرة من حجم الودائع الإجمالية، مما قد ينعكس سلبا على المنافسة وعلى نوعية الخدمات المصرفية المقدمة؛
- التأكد من مدى التزام المصارف بالقواعد التشريعية والتنظيمية التي يصدرها البنك المركزي.

بالإضافة الى: (محمد الفاتح 2020، 139)

- من خصائص البنوك ارتفاع درجات المخاطرة في الأعمال التي تقوم بها، لذا فمن الضروري مراقبة أنشطتها وبالتالي الحد من المخاطر.
- تقتضي أعمال البنوك الدقة والأمانة والسرعة مما يستلزم وجود نظم للمراقبة المالية خاصة وأن السلعة المتداولة في هذه البنوك هي النقود، كما أن النقود هي الأكثر عرضة للاختلاس.
- الأموال الخاصة عادة تكون صغير بالنسبة لحجم العمليات التي يقوم بها البنك، لذلك فإن الثقة هي أساس ائتمان البنك، مما يستلزم وجود نظم محاسبية ورقابية سليمة للمحافظة على استمرار هذه الثقة.

زيادة على: (مهدي والكشواني بلا تاريخ، 730)

- دعم البنوك ومساعدتها والتنسيق فيما بينها: فإطلاع البنك المركزي على أوضاع البنوك بالتفاصيل التي تتيحها له القوانين والتشريعات المصرفية، تجعله يمتلك قاعدة معلومات مصرفية عن كافة البنوك العاملة في الجهاز المصرفي.
- تحقيق بيئة الرقابة المصرفية الفعالة: فممارسة رقابة فعالة على البنوك هو عنصر أساسي من عناصر البيئة الاقتصادية السليمة ومهمة الرقابة هي التأكد من أن البنوك تعمل بشكل سليم وأن لديها ما يكفي من رأس المال والاحتياطي لتحمل المخاطر التي تنشأ عن عملياتها المصرفية، وعلى الرقابة المصرفية أن تشجع وجود جهاز مصرفي فعال وقادر على المنافسة والاستجابة لمتطلبات الجمهور من الخدمات المالية حيث تكون ذات جودة عالية وتكلفة معقولة.

الفرع الثالث: للجنة الدولية للرقابة المصرفية "بازل"

في ظل التصاعد للمخاطر، بدأ البحث عن آليات لمواجهتها وإيجاد قواعد وأسس مشتركة بين البنوك المركزية في الدول العالم المختلفة من أجل التنسيق بين السلطات الرقابية للتقليل منها، وبذلك أصبحت تشكل المعيار العالمي الذي تقدر على أساس السلامة للبنوك.

أ. التعريف بلجنة بازل للرقابة المصرفية

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية من "مجموعة الدول العشرة (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورج ،هولندا ،إسبانيا ،السويد ،سويسرا ،المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة)" (بركات 2015، 183)حيث كان هذا مع نهاية عام 1974 تحت اشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وقد حدث ذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية وتعثر بعض هذه البنوك ويضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية، بسبب نقص رؤوس الأموال تلك البنوك مع الأخذ بعين الاعتبار أنه في ظل العولمة ، فإن تلك البنوك الأمريكية والأوربية يزداد انتشار فروعها في أنحاء العالم خارج الدول الأم ، وقد تشكلت لجنة بازل تحت ما يسمى لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية أو لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية" (عبد الحميد 2001، 80)

لجنة بازل "هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى اتفاقية دولية، وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، تجتمع أربع مرات سنويا، ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك ولذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة إلزامية أو قانونية رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة" (معمري 2020، 53) وهي تسعى الى تحقيق جملة من الأهداف أهمها: (قارون 2013، 17)

- المساعدة في تقوية النظام المصرفي الدولي، خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية لدول العالم الثالث فقد توسعت البنوك وخاصة الدولية منها خلال السبعينات كثيرا في تقديم قروضها لدول العالم الثالث، مما أضعف مراكزها المالية إلى حد كبير.
- التقرير عن الحدود الدنيا لكفاية رأس المال في البنوك.
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك.

- إزالة أي مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين البنوك والتي تنشأ عن الفرو قات في تطبيق متطلبات الرقابة الوطنية المتصلة ب رأس المال البنكي

عرفت معايير لجنة بازل تطورات مهمة على ثلاثة مراحل بدأت أولاها سنة 1811م بإصدار اللجنة اتفاقية بازلI التي تضمنت معيار كفاية رأس المال، حيث استمر العمل بهذا المعيار إلى غاية سنة 2004م بصدور اتفاقية ثانية سميت بازل II عرفت معايير بازل من خلالها عدة إضافات، حيث اعتمدت على ثلاثة ركائز بدل ركيزة واحدة كما في الاتفاقية السابقة، والتي تتمثل في متطلبات الحد الأدنى من رأس المال، فقد تم إضافة ركيزتي عملية المراجعة الرقابية وعملية انضباط السوق، كما أن طريقة حساب كفاية رأس المال تغيرت وفقا للاتفاقية الثانية، فشملت أكثر من نوع من المخاطر وأكثر من أسلوب قياس لكل نوع من هذه المخاطر، وعلى الرغم من هذه التحديثات التي أدخلتها لجنة بازل على معاييرها إلا أنها لم تكن كافية بعد سنوات قليلة من تطبيقها، حيث صدرت بعدها اتفاقية جديدة سميت بازلIII (2010م) ، تم من خلالها إعادة هيكلة رأس المال وإضافة أنواع جديدة من المخاطر لنسبة كفاية رأس المال كما قدمت معايير خاصة بالسيولة (بن الشيخ 2016، 17)

ب. المقارنة بين أهم ما تضمنته كل من اتفاقيات بازل I وII وIII

يلخص الجدول الموالي أهم نقاط الاختلاف بين مقرات لجنة بازل في نسختيها الثلاث

الجدول 01-01: يمثل المقارنة بين بازل I وII وIII

	اتفاقية بازل 1	اتفاقية بازل 2	اتفاقية بازل 3
رأس المال	ثلاث شرائح من رأس المال	لم تتغير	الرفع من نسبة الشريحة الأولى وإلغاء الشريحة الثالثة
المخاطر الائتمانية	تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول وفق جدول وضعته لجنة بازل، وتتراوح هذه الاوزان من صفر إلى100%.	تغير جذري لمعاملات ترجيح المخاطر فلم تعد الأوزان تعطى حسب الطبيعة القانونية للمقترض، بل حسب نوعية القرض في حد ذاته ولها 3 أساليب لقياسها.	وسعت مفهوم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مختلف المصارف والمؤسسات المالية.
المخاطر السوقية	تحسب وفق نموذجين (المعياري أو الداخلي)	لم تتغير لكن سمحت للمصارف بوضع نماذج داخلية لتحديدها	لم تتغير

المخاطر التشغيلية	لم تكن موجودة	إضافة المخاطر التشغيلية وحددت ثلاث أساليب لقياسه	لم تتغير
نسبة كفاية رأس المال	قدرت ب 8%.	لم تتغير.	أصبحت 10.5%.
السيولة	لم تحدد بنسبة موحدة.	لم تحدد بنسبة موحدة.	إضافة نسبتين لقياس السيولة للمدى القصير والطويل.
بنود هيئات الرقابة ومتطلبات الشفافية	تهدف هذه المعايير إلى تقوية مبدأ الرقابة المجمعة على الوحدات المصرفية العالمية العاملة في الداخل والخارج، وتحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف.	إضافة بنود ومتطلبات جديدة تتعلق بالشفافية والإفصاح في السوق، أي ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة ونظام فاعل لانضباط السوق والسعي لاستقراره.	ادخلت تعديلات على مبادئ عملية المراجعة الرقابية المنصوص عليها في بازل 2 ألزمت المصارف بوضع برنامج شامل لاختبارات الضغط.
الرافعة المالية	لم تكن موجودة.	لم تكن موجودة.	إدخال نسبة جديدة على شكل رافعة تقيس مضاعف راس المال

المصدر: مريم زايدي. (2017). اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية–دراسة حالة مصرف أبو ظبي الاسلامي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر، الصفحة 202.

المطلب الثاني: عموميات حول تقييم الأداء

يحتل تقييم الأداء متميزة في الوقت الحاضر لماله من أهمية في تحديد كفاءة المصرف ومدى تحقيقه لأهدافه

الفرع الأول: ماهية تقييم الأداء

يشير الأداء الى درجة تحقيق واتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد وهو يعكس الكيفية التي يحقق او يشبع بها الفرد متطلبات الوظيفة

أ. **تعريف تقييم الأداء**: حضي موضوع تقيم الأداء باهتمام كبير وهو ما تبلور عنه العديد من التعاريف له نذكر منها:

التعريف الأول: "مجموعة الدراسات التي ترمي الى التعرف على مدى قدرة الوحدة الاقتصادية وكفاءتها في ادارة نشاطها في جوانبه المختلفة خلال مدة زمنية محددة، ومدى مهارتها في تحويل المدخلات الى مخرجات بالنوعية والكمية المطلوبة، وبيان مدى قدرتها التنافسية مع الوحدات الاقتصادية المماثلة عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع اساليب أكثر تطورا في مجال عملها" (نصر حمود 2009، 25-26)

التعريف الثاني: "ويعد الأداء المالي للبنك وسيلة مهمة لتشخيص نقاط الضعف والقوة في أداء وأنشطة البنك المختلفة والتي تهدف لتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ التدابير التصحيحية المناسبة والكفيلة بتحقيق البنك للإيرادات والأرباح وابقائه في سوق المنافسة". (فوزان 2017، 465)

مما سبق يمكن تعريف تقييم الأداء المالي في البنك على أنه عبارة عن عملية فحص دقيق للأداء المالي المحقق من طرف البنك خلال سنة مالية واحدة أو خلال عدة سنوات ومعرفة إذا ما تم تحقيق الأهداف المخطط لها في البداية، وهو أيضا عملية قياس وتشخيص للوضع المالي للبنك، أي عملية الكشف عن الانحرافات المتسببة في النتائج السلبية وتصحيحها باستخدام طرق معينة ولتجنب حدوثها مستقبلا، واكتشاف نقاط القوة وتعزيزها.

ب. أهمية تقييم الأداء:

تكمن أهمية تقييم الأداء في: (نصر حمود 2009، 29-30)

- بين تقييم الاداء في المصارف التجارية قدرة المصرف على تنفيذ ما مخطط له اهداف من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز اداء المصرف التجاري بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.
- يساعد تقييم الاداء في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف التجاري في مسيرته نحو الافضل او نحو الأسوأ، وذلك عن طريق نتائج الاداء الفعلي زمانيا في المصرف من مدة الى اخرى ومكانيا بالمصارف المماثلة الأخرى.
- يظهر تقييم الاداء المركز الاستراتيجي للمصرف التجاري ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها ومن ثم تحديد الاولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للمصرف.
- تساعد عملية تقييم الاداء في الافصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الاهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمصرف التجاري.

- يقدم تقييم الاداء صورة شاملة لمختلف المستويات الادارية عن اداء المصرف التجاري، وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني، واليات تعزيزه.
- يوضح تقييم الاداء كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للمصرف التجاري.
- يساعد تقييم الاداء على تحقيق الاهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد نظام سليم وفعال للاتصالات والحوافز.
- يعمل تقييم الاداء على ايجاد نوع من المنافسة بين الاقسام المختلفة في المصرف التجاري، مما يسهم في تحسين مستوى الاداء فيه
- يكشف تقييم الاداء عن مدى اسهام المصرف التجاري في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من العوائد بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الهدر والضياع في الوقت والجهد والمال مما يعود على الاقتصاد والمجتمع بالفائدة.
- يقدم تقييم الاداء ايضاحا للعاملين في كيفية اداء مهامهم الوظيفية، ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الاداء الناجح الذي يمكن قياسه والحكم عليه

وعليه فإن" تقييم الأداء يحفز الإدارة على التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات، كما أنه يبرز أين الخلل في أداء البنك وبالتالي الاتجاه لمعالجته بشكل سريع "مع تعزيز مبدأ المساءلة بالاستناد إلى أدلة موضوعية وفي حالة الاحتياج إلى التمويل فإنه يبرر الحاجة إلى ذلك بناء على أسس علمية وموضوعية. بالإضافة إلى ذلك، يساعد تقييم الأداء من معرفة مدى تطبيق الت ازمات البنك المركزي مختلف مستويات قواعد الحذر وغيرها من النسب (السيولة، الودائع...) كما يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء المصرف وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني" (رمضاني 2019)

ج. أهداف تقييم الاداء:

تحقق عملية تقيم الأداء بصفة عامة جملة من الأهداف يمكن التعرف عليها في النقاط التالية: (ع. نوري 2021، 51)

- يهدف إلى توفير مقياس لمدى نجاح الوحدة الاقتصادية من خلال جهودها لمواصلة نشاطها لتحقيق أهدافها. النجاح هو إجراء معقد يجمع بين الكفاءة والفعالية وبالتالي فهو أكثر شمولاً من أي منهما وفي كلتا الحالتين تستطيع الوحدة الاقتصادية أن تواصل البقاء والاستمرار في العمل.

- يهدف الى تقديم معلومات لمختلف الأقسام والمستويات الإدارية في الوحدة الاقتصادية لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات على أساس الحقائق العلمية والموضوعية.
- إظهار التطور الذي حققته الوحدة الاقتصادية في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوأ وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمانياً في الوحدة الاقتصادية من مدة الأخرى ومكانية بالنسبة للوحدات الاقتصادية المماثلة.
- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والادارات والوحدات الاقتصادية المختلفة وهذا بدوره يدفع بالوحدة الاقتصادية لتحسن مستوى أدائها، والكشف عن العناصر الكفؤة وتحديد العناصر التي تحتاج إلى مساعدة من اجل النهوض بأدائها.
- تحديد الجهات والأقسام الإدارية المسؤولة عن الانحرافات التي حصل البحث عن الحلول والوسائل المناسبة لمعالجة الانحرافات مع ضرورة اختيار البديل الأفضل.
- التأكد من مدى قيام الوحدة الاقتصادية باستخدام الموارد المالية بأفضل صورة ممكنة.
- تقديم وتوفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في الوحدة الاقتصادية للجهات الرقابية فهو يسهل عمله ويتيح المتابعة الشاملة المستمرة لأنشطة الوحدة الاقتصادية لضمان تحقيق الأفضل وبشكل متناغم.

بالإضافة الى الأهداف السابقة يمكن ذكر جملة من الأهداف لعملية تقييم الأداء في البنوك كالآتي: (سعودي 2018، 27-28)

- متابعة تنفيذ أهداف البنك التجاري المحددة مسبقا، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعا وضمن الخطة المرسومة والفترات الزمنية المحددة لها، ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوافرة عن سير الأداء.
- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط البنك التجاري وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على تفادي الوقوع في الأخطاء مستقبلا.
- بيان مدى كفاءة استخدام البنك التجاري للموارد المتاحة بالصورة المثلى وتحقيق أقصى عائد ممكن وبأقل تكلفة ممكنة في ضوء تلك الموارد المتاحة.

- تحديد مسؤولية الأقسام والفروع المختلفة في البنك التجاري عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يمارسه البنك من خلال قياس انجازات كل قسم أو فرع ومدى تحقيقها للأهداف المرسومة، الأمر الذي يهيئ الأرضية المناسبة لخلق نوع من المنافسة بين تلك الأقسام أو الفروع وهذا بدوره سيعمل حتما على رفع مستوى الأداء في البنك.
- توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في البنوك التجارية إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنها من إجراء المتابعة الشاملة والمستمرة لنشاط البنك لضمان تحقيق الأداء الأفضل.

الفرع الثاني: مراحل تقييم الأداء

تمر عملية تقييم الأداء بعدة مراحل كالاتي: (نصر حمود 2009، 33-34)

المرحلة الاولى: مرحلة جمع البيانات والمعلومات الاحصائية التي تتطلبها عملية تقييم الاداء في المصارف التجارية لحساب النسب او المؤشرات المستخدمة في التقييم وتشتمل هذه البيانات والإحصاءات بيانات لعدة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها المصرف التجاري.

المرحلة الثانية: مرحلة تحليل البيانات والمعلومات الاحصائية ودراستها وبيان مدى دقتها وصلاحيتها لحساب النسب او المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الاداء في المصرف التجاري.

المرحلة الثالثة: مرحلة اجراء عملية التقييم باستخدام النسب او المؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات التي يشتمل عليها اداء المصرف التجاري.

تليها كل من: (سعودي 2018، 32)

المرحلة الرابعة :مرحلة تحليل نتائج التقييم وبيان مدى النجاح أو الإخفاق الذي صاحب أداء البنك التجاري، ومن ثم تفسير الأسباب التي أدت إلى تلك الانحرافات، ووضع الحلول اللازمة لمعالجة تلك الانحرافات لضمان تحقيق أداء أمثل للبنك.

المرحلة الخامسة: تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في الخطة وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم، وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم وصياغة الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

الفرع الثالث: مؤشرات تقييم الأداء

تكتسي عملية تحليل الكشوفات دورا جوهريا في تحديد نقاط القوة والضعف لأي استثمار، كما تعطي صورة عم المؤسسة لدى كل من المستثمرين والدائنين.

أ. **انواع مؤشرات تقييم الأداء:** ومن بين اهم هذه المؤشرات نجد:

1. **مؤشرات العائد (الربحية):** تعتبر من أهم المؤشرات المالية المستخدمة لتقييم أداء البنوك التجارية، حيث انها تمكن من قياس قدرة البنوك على تحقيق عوائد، وذلك يعني أنها تركز على الأرباح التي هي الهدف الرئيسي للبنوك التجارية، مما يعزز قدرتها على البقاء على المنافسة وضمان الاستقرار من خلال تعزيزها لثقة الزبائن والمتعاملين معها، ويندرج ضمنها: (بوعبدلي و خليل بلا تاريخ، 107)

الشكل 01-01: يوضح مؤشرات العائد (الربحية)

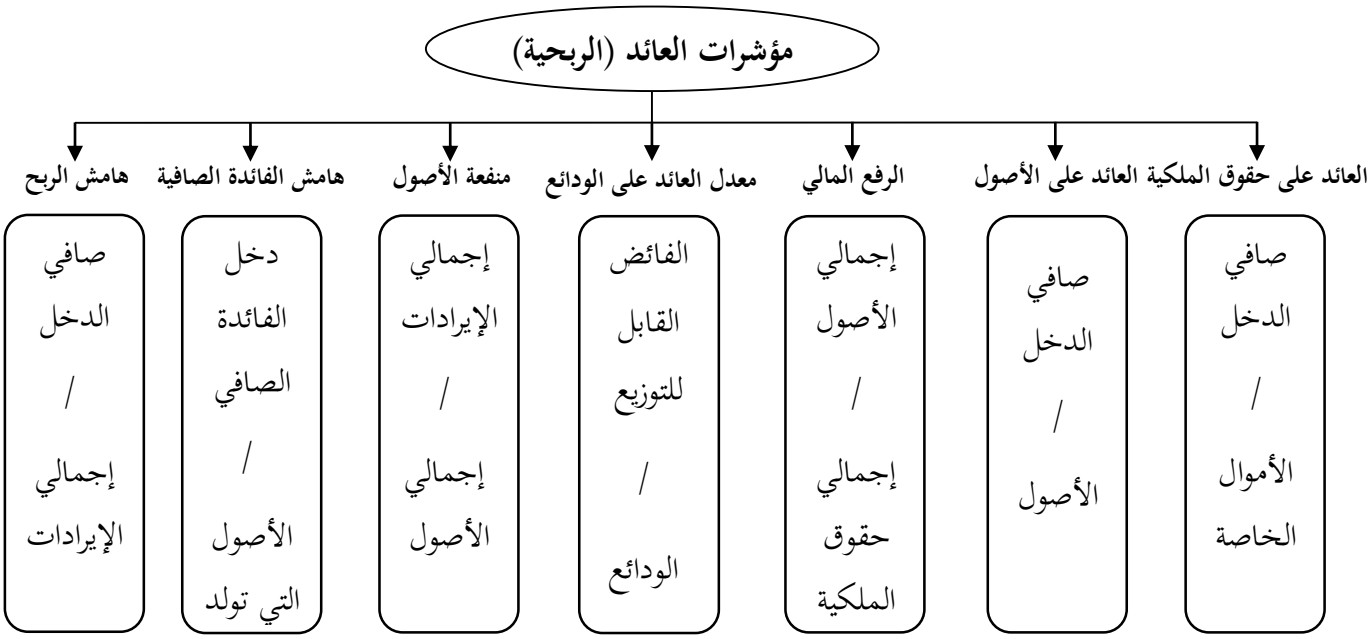

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على (بوعبدلي و خليل بلا تاريخ، 107)

2. **مؤشرات ملاءة رأس المال:** لرأس المال دور أساسي في تحقيق الأمان للمودعين، حيث يعد جدار الصد الأول في حال تعرض البنوك لأي نوع من المشاكل لا سيما في حالة تكبد خسائر، وتضم مؤشرات ملاءة رأس المال ما يلي: (قدور 2020، 36-37)

- **نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات** :تحسب هذه النسبة وفق المعادلة الآتية

نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات = (حق الملكية/إجمالي الموجودات) X

تبين هذه النسبة مدى اعتماد البنك على رأس ماله في تكوين الموجودات، ويحاول البنك الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلاتها الثابتة، وعدم انخفاضها عن معدلاتها في السنوات السابقة، أو مراعاة ما يقرره البنك المركزي الذي يدعم رفعها لتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين.

- **نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع**: وتحسب كالتالي:

نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع = (حق الملكية/إجمالي الودائع) X

تبين هذه النسبة مدى اعتماد البنك التجاري على حقوق الملكية بوصفها مصدرا من مصادر التمويل، ومدى قدرة البنك على رد الودائع من الأموال المملوكة له، وان ارتفاع هذه النسبة يعني توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين.

- **نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض**: تحسب هذه النسبة كالتالي:

نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض = (حق الملكية/إجمالي القروض) X

توضح هذه النسبة مدى قدرة البنك التجاري على مقابلة أخطار الاستثمار في القروض والسلفيات مع حقوق الملكية دون المساس بالودائع، وتعكس هذه النسبة درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض، ويجب على كلبنك الاحتفاظ بنسبة معينة من الاستثمار في كل نوع من أنواع محفظة القروض على شكل احتياطيات بهدف تغطية أخطار الائتمان وعدم السداد

- **خطر الائتمان** :يحسب خطر الائتمان وفق المعادلة الأتية:

خطر الائتمان = (القروض المتأخرة عن السداد /محفظة القروض) X

قيس هذه النسبة نسبة القروض المتأخرة عن السداد إلى إجمالي القروض في البنك التجاري، وزيادة هذه النسبة تعني انخفاض كفاءة البنك في إدارة الائتمان وتحليله ومتابعته، لذلك يفضل دائما أن تقل هذه النسبة إلى أقل حد ممكن

- **نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات المالية** :تحسب كما يلي:

نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات المالية = (حق الملكية/إجمالي الاستثمارات في الاوراق المالية) X

تبين هذه النسبة مدى قدرة البنك التجاري على مقابلة مخاطر الاستثمار في محفظة الأوراق المالية، والتي تنجم عن الهبوط في قيمة هذه المحفظة، وذلك من حقوق الملكية، دون المساس بالودائع.

3. مؤشرات السيولة

للمعرفة مدى قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها (الاستجابة لطلبات السحب)، يعتمد على مجموعة من النسب المالية والمتمثلة في: (بيطار وقادري 2021، 506-507)

- **نسبة الرصيد النقدي:** من خلال هذه النسبة يمكن التعرف على مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى في الوفاء بالالتزامات المالية الواقعة على عاتق البنك في تاريخها المتفق عليه مسبقا، والتعبير عن هذه النسبة يكون كالآتي:

نسبة الرصيد النقدي = (النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الارصدة السائلة الأخرى) / الودائع وما في حكمها

فكلما ارتفع هذا المؤشر دل على ارتفاع السيولة على مستوى البنك، وبالتالي انخفاض خطر السيولة، وذلك راجع لمدى قدرة البنك في تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المحددة مسبقا.

- **نسبة السيولة القانونية:** عادة ما تحدد من طرف البنك المركزي وتلتزم بها البنوك التجارية، وتعتبر هذه النسبة قياس لمدى قدرة كل من الاحتياطات الأولية والثانوية في مواجهة الالتزامات الواقعة على عاتق البنك، فكلما ارتفعت هذه النسبة عن تلك المحددة من طرف البنك المركزي كلما زادت نسبة ضمان البنك لحقوق المودعين، والعكس في حالة انخفاضها وتحسب من خلال المعادلة التالية: يمكن القول إنه كلما زادت نسبة السيولة القانونية تقابلها زيادة في السيولة، وبالتالي هناك انخفاض في مخاطر السيولة.

نسبة السيولة القانونية = الاحتياطات الأولية + الاحتياطات الثانوية / إجمالي الودائع

4. مؤشر توظيف الأموال

وهي نسبة تعبر عن مدى استغلال البنك للأموال المودعة لديه واستخدامها كغطاء من أجل تلبية طلبات العملاء من القروض وهي ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة، وتحسب من خلال المعادلة التالية:

نسبة التوظيف = إجمالي القروض / إجمالي الودائع

فكلما ارتفعت هذه النسبة دلت على أن البنك قادر على تلبية قروض جديدة لكن بالمقابل تظهر انخفاض السيولة، وبالتالي على البنك أخذ الحيطة والحذر. (بيطار وقادري 2021، 507)

ب. أهمية مؤشرات تقييم الأداء: (رايس 2016، 38-39)

تلعب مؤشرات تقييم الأداء دورا بارزا في تحديد مستويات الأداء التي ترغب المنظمة في الوصول إليها ومقارنتها بما تحقق فعليا على أرض الواقع، وتظهر أهمية مؤشرات تقييم الأداء أكثر في النقاط التالية:

- تعتبر مؤشرات تقييم الأداء جزء لا غنى عنه من القياس المعياري.
- تعتبر وسيلة لمساعدة رجال الأعمال على التعرف على واقعهم العملي، من خلال اكتشاف مواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات.
- تعتبر وسيلة مثلى لتقدير مدى فاعلية لعمل والقدرات الكامنة لدى المنظمة.
- تعتبر مؤشرات الأداء وسيلة لتحديد الفرص ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للمنظمة.
- تقوم مؤشرات الأداء بمهمة تصوير عالية المستوى للأداء في المنظمة، معتمدة في ذلك على مقاييس محددة بشكل مسبق.
- تعتبر مؤشرات الأداء وسيلة مباشرة لمقارنة الأداء، سواء كان ذلك للمقارنة بين مؤسسات اقتصادية متشابهة، أو مقارنة الأداء الحالي بالسابق في المؤسسة نفسها.
- إن اختيار مجموعة مؤشرات مناسبة لظروف المنظمة أمر جد مهم، ولا يقل أهمية عن ذلك تحديد القيم المتوقع تحقيقها لكل مؤشر، ويجب أن تكون هذه القيمة عالية لتحفيز العاملين على العمل أكثر، وأن لتكون عالية جدا بحيث يجد العاملون صعوبة في تحقيقها أو يقتنعون بعدم قدرتهم على تحقيقها.

إن مؤشرات الأداء الأساسية المعروفة بـ (KPIs) تساعد المنظمة في تحديد وقياس مدى تقدمها تجاه أهدافها، وحينما تحدد وتحلل المنظمة أهدافها، فإنها تحتاج إلى طريقة لقياس مدى تقدمها نحو هذه الأهداف، وبذلك تعتبر مؤشرات قياس الأداء Key Performance Indicators أو(KPIs) عاملا مساعدا في مقدار

التقدم المتحقق نحو تحقيق أهداف المنظمة، وهي مقاييس مالية وغير مالية تستخدم للمساعدة في التأكد من أن المنظمة نجحت في تحقيق أهدافها وعمل التقدم اللازم.

المطلب الثالث: مفاهيم حول معيار CAMELS

يعتبر معيار camels أحد المؤشرات لقياس وتقييم البنوك التجارية ولذلك سنتطرق الى هذا المعيار

الفرع الأول: التعريف بمعيار CAMELS

يعتبر نموذج CAMELS أحد النماذج المستخدمة لقياس وتقييم أداء البنوك التجارية حيث سنتطرق من خلال هذا الجانب الى التعريف به.

أ. مفهومه

"يعتبر نظام CAMELS أداة إشراف وراقبه داخلية فعالة لتقييم المؤسسات المالية، تم اعتماده في المرة الأولى في 13 نوفمبر 1979 " (Dahiyat 2012, 18) وذلك من خلال الاعتماد على " مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار Camelsوالاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال ستة مؤشرات وهي:". (بورقبة 2011، 144)

الشكل 01-02: يوضح مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على (بورقبة 2011، 144)

ب. نشأتها:

إن من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933 وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 4000 مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، ثم حدث انهيار مماثل في عام 1988 أدى إلى فشل 221 مصرف. (قوال 2017، 85) بدأ باستخدام معايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة منذ عام 1979 حيث ظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف ومد البنوك بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه قبل العدد إلى 3 فقط عام 1998، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية حسب معيار (Camels) كمقارنة للفترتين المذكورتين نتائج طيبة لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من عام 1998 مقارنة بنتائج عام 1988، فقد

أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام 1998 أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف 1 و2 وأن أكثر من 40% تتمتع بتصنيف رقم 1 .(بوخلخال 2012، 207) لقد أثارت نتائج التحميل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة عن مصداقية المعيار في قياس سالمة الأوضاع المالية للمصارف وقد توصل المحممين الاقتصاديين بهذا البنك إلى إن النتائج التي اظهرها استخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا قبل استخدام المعيار. (دهيرب 2015، 262) كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار، ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، وأرى هؤلاء الباحثون ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عال من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية. (بورقبة 2011، 145)

أولا: المرحلة الأولىCAEL :وهو أداة للرقابة المصرفية المكتبية ويعتمد على تحليل التقارير الربع السنوية ومن ثم وضع تقييم وتصنيف ربع سنوي لها استنادا على أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة لنموذج Camelsوهذه العناصر أربعة تتمثل بكفاية رأس المال، وجودة الأصول، والربحية والسيولة ولا يشمل المعيار عنصر الإدارة والحساسية لمخاطر السوق. (أسعد 2018، 291)

ومن خصائصه ومميزاته: (نوري وصلاح 2018، 32)

- يعد أداة الإنذار المبكر وتحديد مواطن الضعف في المصارف ومؤشرا للتفتيش الميداني عبر طريقةCAELوبالتالي فهو مكمل لمعيار CAMEL وليس بديلا عنه.
- تعتمد عليه السلطات في اتخاذ القرارات الرقابية اللازمة في حالة مضي ثالثة أرباع أو أكثر من تاريخ تقرير (CAMEL) نسبة للتغير المتوقع حدوثه في الموقف المالي بالمصرف المعني خلال تلك الفترة.
- يمكن عمل تقييم موحد للمصارف مجتمعة في تاريخ محدد على عكس معيار (CAMEL) الذي يعتمد على التقييم في تاريخ التفتيش مما يصعب معه عمل تقييم شامل للمصارف في تاريخ محدد.

ثانيا: المرحلة الثانية CAMEL: هو عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي ألي مصرف ومعرفة درجة تصنيف ويعد المعيار أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني إذ عملت السلطات الرقابية على الأخذ بنتائج معيار CAMEL أكثر من معيار CAEL والاعتماد عليها في القرارات الرقابية لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف المصرف ويأخذ المعيار في الاعتبار خمسة عناصر رئيسة هي كفاية رأس المال، جودة الموجودات، الإدارة، الربحية، السيولة. (دهيرب 2015، 291)

ومن خصائصه ومميزاته ما يلي: (نوري وصلاح 2018، 32)

- تصنيف المصارف وفق معيار موحد.
- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سالمة الموقف المالي للمصرف.
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير.
- توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش.
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي كاملا وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل مصرف ولكل مجموعة متشابهة من المصارف وراسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الخمسة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.
- يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.
- يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسلة بواسطة المصارف للبنك المركزي ومدى مصداقية المراجع.
- يقلل من نسبة الوقوع في أخطاء التصنيف التي قد تحدث في حالة استعمال معيار CAEL بسبب غياب الشفافية باعتماده على البيانات الواقعية المستقاة من مصادرها الحقيقية في التفتيش البياني.

ثالثا: المرحلة الثالثةCAMELS:تم تطوير نموذج CAMEL بإدخال العنصر السادس عليه وهو الحساسية لمخاطر السوق وبالتالي جعل النموذج أكثر كفاءة لخدمة عملية التقييم والوقوف على الأداء المصرفي باستنباط نموذج يساعد المصارف على عمل تقييم وتصنيف داخلي لفروعها العاملة وقياس مستوى كفاءة الأداء لفروعها

الداخلية بدال من الاعتماد فقط على الربحية لقياس أداء الفروع، وذلك عملا بمبدأ الرقابة الذاتية التي تسعى المصارف لتفعيله وفقا لتوصيات لجنة بازل الثانية حتى يقوم كل مصرف بتقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي. (أسعد 2018، 291)

الفرع الثاني: مميزات وعيوب معيار CAMELS

سنتطرق خلال هذا القسم الى كل من مميزات وعيوب نماذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

أ. **مميزاته:**

يمكن تلخيص أهم مميزات نظام التقييم المصرفي CAMELSفي النقاط التالية: (يحيى 2017، 596)

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد.
- توحيد أسلوب كتابة التقارير.
- اختصار زمن التفتيش بالتركيز على ستة بنود رئيسة وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للبنك.
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل بنك على حدة ولكل مجموعة متشابهة من البنوك ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي في الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.
- يساعد على تطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لعملاء السوق والجمهور.
- هو مقياس يسمح بمقارنة الأوضاع عبر الدول (من خلال مؤشرات) .

ب. **عيوبه:**

يمكن تلخيص اهم عيوب نظام CAMELSبما يلي: (المحمود 2014، 64)

- يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من البنك لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهولا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.

- يعتمد المعيار على قياس الأداء استنادا على المصارف الاخرى المكونة لمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفق لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.
- أعطى النظام لكل العناصر أوزان وأنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه.

المطلب الرابع: تقييم أداء البنوك التجارية وفق نظام CAMELS

نظرا للأهمية التي يكتسيها نظام التقييم الأمريكي سنتناول فيما يلي أهم مؤشراته وكذا كيفية تصنيف المؤسسات البنكية استنادا اليه.

الفرع الأول: عناصر نظام CAMELS

إن مؤشرات الحيطة الجزئية تعتمد على ستة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية وهي تعرف بإطار (CAMELS)، وتستخدم السلطات الرقابية هذه العناصر أو المكونات الأساسية، والأحرف الأولية لهذه لتقويم الأمان والسلامة المالية للمصارف معتمدة على درجة Score العناصر تشير إلى كلمةCAMELS (نوري وصلاح 2018، 36) حيث تعبر حروفها عن: (MENCHIF, CHEMLAL et SAIKAK 2018, 8)

- C : كفاية رأس المال(L'adéquation des fonds propres) .
- A : جودة الأصول(La qualité des actifs) .
- M : الإدارة (La qualité de gestion ou du management).
- E : كفاءة الربح(La capacité à générer des bénéfices) .
- L : السيولة(La liquidité) .
- S : الحساسية لمخاطر السوق (La sensibilité au risque de marché).

وفيما يلي عرض موجز لكل عنصر:

1. كفاية رأس المال:

يمكن تعريف كفاية رأس المال بأنها :حجم رأس المال الذي عنده يتحقق التوازن بين حجم رأس المال والمخاطر التي يتوقعها البنك، ومن الناحية الفنية فإن كفاية رأس المال تعني حجم أو مستوى رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويجذب الودائع وبالتالي تبدأ ربحية البنك.وقد زاد الاهتمام بكفاية رأس المال المصرفي بدرجة كبيرة حتى أصبح من القضايا المعاصرة في الوقت الحاضر خاصة بعد التطور التكنولوجي المتسارع، وقد وصل ذروة الاتمام بهذه القضية في تقرير لجنة بازل الانظمة المصرفية والممارسات الرقابية الصادرة في 1988 الذي انصب على إعادة الدور لأهمية كفاية رأس المال من جديد والتأكيد على ملاءة المصرف باعتبارها ركنا أساسيا في العمل المصرف. (أسعد 2018، 293)

الجدول(01-02): يمثل تصنيفات رأس المال حسب مؤسسة (Orientation Examiner)

النسبة	رأس المال جيد	رأس المال ملائم	رأس مال ضعيف	رأس مال ضعيف جدًا
رأس المال الأساسي / متوسط الأصول	5% فأكثر	4% فأكثر	أقل من 4%	أقل من 3%
رأس المال الأساسي /الأصول المرجحة بالمخاطر	5% فأكثر	4% فأكثر	أقل من 4%	أقل من 3%
إجمالي رأس المال /الأصول المرجحة بالمخاطر	10% فأكثر	8% فأكثر	أقل من 8%	أقل من 6%

المصدر: سهيلة قطاف. (2018). تقييم سلامة الاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري باستعمال نظام التقييم المصرفي الأمريكي .CAMELS دراسات العدد الاقتصادي، 9(1)، الصفحة 202.

2. جودة الأصول:

إن تصنيف نوعية الموجودات يعكس حجم المخاطر الحالية والمستقبلية المتعلقة بالإقراض ومحفظة الاستثمار والعقارات المستملكة، ونشاطات خارج الميزانية، كذلك فإن تصنيفها يعكس مقدرة الإدارة على تحديد، قياس، مراقبة، وضبط المخاطر. (هاني 2014، 70-71) للحكم على مدى جودة أصول البنك يتم حساب مجموعة من النسب حسب المعطيات المتوفرة عن البنك، ثم مقارنتها مع فئات جودة الأصول التالية التي وضعتها مؤسسة Orientation Examinerالأمريكية: (عياد وبراني 2022، 15)

الجدول 01-03: يمثل أهم النسب لتصنيف جودة الأصول وفق نظام CAMELS

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة الأصول المرجحة (WCR)	نسبة إجمالي التصنيف (TCR)
1	قوية	أقل من 5%	أقل من 20%
2	مرضية	من5% إلى 15%	من 20% إلى 50%
3	جيدة بعض الشيء	من15% إلى 35%	من 50% إلى 80%
4	حدية	من 35% إلى60%	من 80% إلى 100%
5	غير مرضية	60% فأكثر	100% فأكثر

المصدر: حسين المحمود. (2014). امكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الاسلامية (دراسة تطبيقية) (رسالة ماجيستير). كلية الاقتصاد، دمشق: جامعة دمشق، الصفحة 79.

3. الإدارة:

يجب إن يعكس هذا البند مدى مقدرة مجلس الإدارة وادارة المصرف على القيام بالدور المنوط بها لتحديد قياس مراقبة وضبط المخاطر من اجل ضمان إن المصرف يمارس نشاطاته أمنة وسليمة ويتماشى مع الأنظمة والقوانين.بشكل عام ال يفترض بمجلس الإدارة إن يكون منخرط في الأعمال اليومية لمصرف ولكن يجب أن يقدم المجلس الخطوط العريضة والإرشادات لمستوى المخاطر المقبولة والتأكد من إن السياسات والإجراءات والممارسات المناسبة قد تم إنشاؤها، إن الإدارة العليا مسؤولة عن تطوير وتنفيذ السياسات والإجراءات والممارسات التي تترجم أهداف مجلس الإدارة إلى ممارسات صحيحة وسليمة. (دهيرب 2015، 270) وقد حدد نموذجCAMELS درجات التصنيف المتعلقة بتقييم هذا العنصر، ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي: (عياد وبراني 2022، 15)

الجدول 01-04: يمثل درجات تصنيف الإدارة حسب نموذج CAMELS

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة إجمالي التصنيف
1	قوية	أقل أو تساوي 25%
2	جيدة	26% - 30%
3	مقبولة	31% - 38%
4	ضعيفة	39% - 45%
5	حرجة	أكثر أو تساوي 46%

المصدر: إيناس عياد، وعبد الناصر براني. (2022). تقييم استراتيجية أداء المصارف الإسلامية وفق النماذج الحديثة –حالة بنك السلام الجزائر–. مجلة إليزا للبحوث والدراسات، 7(1)، الصفحة 15.

4. الربحية:

من خلال هذا المؤشر يتم تقييم مقدرة إيرادات البنك على مواجهة الخسائر، تدعيم كفاية رأس المال والاتجاه الزمني للإيرادات، المقارنة مع البنوك المماثلة، جودة وتركيبة صافي الدخل، مدى الاعتماد على التمويل الحساس لسعر الفائدة. ولتقييم الربحية يتم الأخذ ببعض العناصر أهمها: معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية ومقارنتهما مع معدلات البنوك، مدى ثبات إيرادات البنك واستمراريتها وعدم الاعتماد على الإيرادات غير المتكررة، مدى كفاية المخصصات وقدرة إيراداته على تغطية أي نقص فيها، نسبة الأصول المدرة للدخل ومعدل الهامش ما بين الفوائد الدائنة والمدينة...الخ. (كلاش 2022، 16) ويمكن تصنيف ربحية البنك وفق نظام Camels من خلال الجدول التالي:

الجدول 01-05: يمثل نسب تصنيف الربحية وفق نظام CAMELS

درجة التصنيف	لدخل من التمويل/ إجمالي الدخل	المصروفات/ الدخل	صافي الدخل/ متوسط الأصول آخر السنة (ORA)
1	>75%	<55%	>1.5%
2	>50% <75%	>55% <65%	>0.75 <1.5%
3	>20% <35%	>65% <75%	>0.40 <0.75
4	>10% <20%	>75% <85%	>0 <0.40
5	<10%	>85%	<0

المصدر: احمد، مالك الرشيد ؛إدارة التفتيش. (2015). مقارنة بين معياري CAMEL و CAELكأدوات للرقابة المصرفية –المزايا وعيوب التطبيق–. مجلة المصرفي (35)، الصفحة 11.

5. السيولة:

عند تقييم سيولة المصرف يجب الأخذ بعين الاعتبار المستوى الحالي للسيولة، وكذلك الحاجة المستقبلية للسيولة نظرا للاحتياجات، فضلا عن مستوى إدارة السيولة لدى المصرف مقارنة مع حجم ودرجة تعقيده وحجم المخاطر، وبشكل عام فإن إدارة السيولة لدى المصرف يجب أن تكون قادرة على البقاء على

مستوى كاف من السيولة لمقابلة التزامات المصرف في الوقت المناسب، وعند تقييم السيولة يتم فحص المكونات المتمثلة في نسبة الاستثمارات المكونات القصيرة الأجل إلى إجمالي الموجودات، ومدى كفاية مصادر السيولة إزاء الاحتياجات الحالية والمستقبلية والطارئة، ومدى التزام المصرف بنسب السيولة التي تقررها السلطة النقدية. (نوري وصلاح 2018، 37) وللحكم على مدى توفر السيولة لدى البنك وفق نظام Camelsنورد الجدول التالي:

الجدول 01-06: يمثل نسب تصنيف السيولة وفق نظام CAMELS

درجة التصنيف	التمويل/ الودائع	صافي التمويل/ الموجودات	نسبة السيولة الداخلية
1	< % 55	< % 50	> % 15
2	< % 60	< % 60	> % 12
3	< % 65	< % 65	> % 10
4	< % 70	< % 70	> % 5
5	> % 71	> % 70	< % 5

المصدر: إيناس عياد، وعبد الناصر براني. (2022). تقييم استراتيجية أداء المصارف الإسلامية وفق النماذج الحديثة –حالة بنك السلام الجزائر–. مجلة إليزا للبحوث والدراسات، 7(1)، الصفحات 16-17.

6. الحساسية لمخاطر السوق:

تغطي الحساسية كيف يمكن أن تؤثر مخاطر معينة على المؤسسات، ويتم تقييم حساسية البنك لمخاطر السوق من خلال مراقبة إدارة تركيزات الائتمان، وبهذه الطريقة يمكن معرفة كيف يؤثر الإقراض للصناعات المحددة على البنك، كما يتضمن التعرض إلى العملات الأجنبية، السلع، الأسهم والمشتقات في تصنيف حساسية البنك لمخاطر السوق. (كلاش 2022، 106)

الفرع الثاني: تصنيفات نظام CAMELS

تتدرج التصنيفات بنظام التقييم المصرفي الأمريكي من الأفضل الى السوء كما يلي: (عماري وبن ثابت 2018، 408)

- **التصنيف القوي:** يعطى هذا التصنيف للمصارف التي تتصف بالمتانة من جميع النواحي ويقع تحت درجة تصنيف رقم (1) ولا يوجد لديه أية نقاط ضعف وإن كانت هناك نقاط ضعف فإنها في العادة تكون طفيفة ويمكن التعامل معها من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف. وكذلك تكون المصارف التي تقع ضمن هذا التصنيف مصارف قوية وعندها القدرة لمقاومة أي ظروف خارجية مؤثرة مثل عدم الاستقرار الاقتصادي. وتكون هذه المصارف ملتزمة بشكل كامل بالأنظمة والقوانين. وبالتالي فإن هذه المصارف تتمتع بأداء قوي وإدارة كفؤة للمخاطر ولا تشكل أي قلق للسلطات الرقابية. (القريشي 2013، 45)

- **التصنيف المرضي:** المصارف في هذه المجموعة توضع تحت درجة تصنيف رقم (2) وهي في الأساس سليمة وإن المصارف التي تحصل على هذ ا التصنيف بصفة عامة تكون تحت سيطرة مجلس الإدارة والإدارة. وتكون هذه المصارف مستقرة وقادرة على تحمل التقلبات التجارية، وهذه المؤسسات المالية تكون ممتثلة للقوانين واللوائح، ولا يوجد هناك قلقا إذا أثر من قبل السلطات الرقابية وإذا تدخل السلطات الرقابية يكون محدودا وغير رسمي. (القريشي 2013، 45)

- **التصنيف المعقول:** وهي المصارف ذات التصنيف رقم (3) لها نقاط ضعف بشكل عام في عنصر واحد او أكثر، وهذه المصارف تحمل مزيجا من نقاط الضعف التي تتراوح بين المتوسطة إلى شديدة، إذا لم يتم تصحيحها في غضون مدة زمنية معقولة يمكن ان تؤدي إلى عدم قدرة المصرف بالتعامل مع التقلبات وتكون أكثر عرضة للظروف الخارجية، وهذه المصارف عادة تكون اقل من مرضية والمصارف في هذه المجموعة تكون غير متقيدة بالقوانين والأنظمة. وينبغي على البنك المركزي النظر في الحاجة إلى الإجراءات الإدارية التي توفر توجيهات واضحة للإدارة في معالجة نقاط الضعف. ويكون من غير المرجح فشل هذه المصارف بالنظر إلى القوة والقدرة المالية لهذه المصارف. (القريشي 2013، 45)

- **التصنيف الهامشي:** إن المصارف التي تقع ضمن هذه المجموعة تعاني من ممارسات غير آمنة وغير متينة وتكون هناك مشاكل إدارية ومالية خطيرة يمكن أن تؤدي إلى أداء غير مرضي وتتراوح مشكلة المصارف ما بين الحادة والحرجة. لا يتم التعامل مع المشاكل ونقاط الضعف بشكل مرضي من قبل مجلس إدارة المصرف وتكون المصارف في هذه المجموعة غير قادرة على التعامل مع التقلبات التجارية وظروف العمل ولا تتقيد هذه المصارف بالقوانين والأنظمة. وإدارة المخاطر لدى هذه المصارف غير مقبولة مقارنة بحجم المصرف ودرجة تعقيداته ودرجة مخاطرة. مما تتطلب هذه المصارف رقابة كبيرة من قبل السلطات الرقابية مما يعني في معظم الاحيان الطلب من هذه المصارف القيام بخطوات

إجبارية لتصويب الوضع. وتشكل هذه المصارف نوعا من التهديد لمؤسسة ضمان الودائع، واحتمالية الفشل كبيرة لهذه المصارف إذا لم يتم التعامل مع نقاط الضعف بشكل مرضي وتخضع المصارف المصنفة رقم (4) للوصايا. (القريشي 2013، 46)

- **التصنيف غير المرضي:** المصارف التي تقع ضمن التصنيف رقم (5) تعاني وبشكل كبير من ممارسات غير آمنة وغير متينة وتعاني من ضعف كبير في الأداء، وفي إدارة المخاطر بالنسبة إلى حجم المصرف ودرجة تعقيداته وحجم المخاطر لديه. وتشكل قلقا كبير ا للسلطات الرقابية. إن حجم وحدة المشاكل ودرجتها تقع خارج إطار مقدرة الإدارة لضبطها وتصحيحها وتحتاج هذه المصارف إلى مساعدة طارئة إذا ما أريد لهذه المصارف الاستمرار. وتحتاج هذه المصارف ايضا إلى رقابة مستمرة واحتمالية فشل هذه المصارف تكون كبيرة. (القريشي 2013، 46)

حيث تفسر هذه التصنيفات وفقا للجدول التالي :

الجدول رقم 01-07: يمثل تصنيفات CAMELS وتفسيراتها

سلم التقييم	مجال التقييم	تحليل التقييم	تفسير تحليل التقييم
01	1.0 – 1.4	قوي	الموقف سليم من كل النواحي وبالتالي لا يطلب اتخاذ أي إجراء رقابي.
02	1.6 – 2.4	مرضي	الموقف سليم نسبيا بفعل وجود بعض القصور لذلك يجب معالجة السلبيات
03	2.5 – 3.4	معقول	يظهر نقاط القوة والضعف لذلك وجب رقابة ومتابعة مستمرة.
04	3.5 – 4.4	هامشي (خطر)	هناك خطر قد يؤدي إلى الفشل ولذلك وجب برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
05	4.5 – 5.0	غير مرضي	الموقف خطير جدا ووجب رقابة دائمة

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على: صليحة عماري، وعلي بن ثابت. (2018). التقييم المالي للبنوك باستخدام مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS دراسة حالة بنك الخليج الجزائر. *5*(2)، الصفحة 408.

Rozzani, N., & Rahman, R. A. (2013). Camels and performance evaluation of banks in Malaysia: conventional versus Islamic. *Journal of Islamic Finance and Business Research*, *2*(1), p39

وفيما يلي ملخص لعملية تقييم البنوك وفق نظام CAMELS، والذي يتم تطبيقه من قبل إدارات التفتيش والمراجعة الداخلية للبنك:

الشكل 01-03: يوضح ملخص التفتيش وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

اسم البنك والفرع: .....

تاريخ التفتيش: .....

البند	التصنيف في	
	تاريخ التفتيش الحالي	تاريخ التفتيش السابق
1- رأس المال		
2- جودة الأصول		
3- الإدارة		
4- الربحية		
5- السيولة		
6- الحساسية اتجاه مخاطر السوق		
7- التقييم النهائي		

ملاحظات: .....

أعد بواسطة: .....

روجع بواسطة: .....

التاريخ: .....

المصدر: احمد مالك الرشيد. (2015). إدارة التفتيش مقارنة بين معياري CAMEL وCAEL كأدوات للرقابة المصرفية -المزايا وعيوب التطبيق-. مجلة المصرفي(35)، الصفحة 7.

إن تصنيف البنوك يحقق الأهداف التالية: (احمد، مالك الرشيد 2015، 8)

- تقييم أداء البنوك وفق معيار ثابت موحد في إطار التقييم الكلي للبنوك.
- تصنف البنوك إلى خمس درجات وفق مؤشرات الأداء.
- ما يساعد إدارة البنك على الرفع من جودة الأداء ورفع كفاءة الفروع الأقل تصنيفا.
- يحدد مواطن الضعف في أداء فروع البنك في البنود الخمسة المكونة للمعيار، مما يساعد على سد الثغرات في البنود ذات الأداء غير المرضي.

- يتيح للمراقب مطابقة المعلومات المقدمة بواسطة رئاسة البنك مع معلومات البنك بغرض الوصول للتقييم النهائي لكل فرع على حدي وللبنوك ككل في أن واحد.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

أوضحت العديد من الدراسات التي تناولت موضوع نظام التسيير المصرفي الأمريكي CAMELS وموضوع تقييم الأداء والرقابة المصرفية، وباعتبارهم متغيرات موضوع بحثنا فإننا سنحاول من خلال هذا المبحث نعرض أهم هذه الدراسات.

المطلب الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بتقييم الأداء.

1) دراسة عماد جودت نوري (2021)، تحت عنوان:" تأثير استخدام المؤشرات المالية الحديثة كأداة لتقييم الاداء المالي والاستمرارية وفق معيار التدقيق الدولي (570)، حيث اجريت الدراسة بهدف ابراز امكانية استخدام المؤشرات المالية الحديثة في تقييم الاداء المالي للوحدة الاقتصادية والقدرة على الاستمرار في نشاطها مستقبلا، كما تهدف ابراز مسؤولية مراقب الحسابات وفق لمعايير التدقيق الدولية، من خلال السعي إلى الإجابة على الإشكالية الى أي مدى تساهم المؤشرات المالية الحديثة للتحليل المالي في تقييم الأداء المالي و استمرارية الوحدة الاقتصادية؟ وقد تم إجراء هذه الدراسة في العراق، يتكون مجتمع الدراسة من مصارف عراقية تم أخذ عينة من المصارف الخاصة المتمثلة في 4 مصارف، لجمع البيانات تم الاعتماد على المعايير المحاسبية ورقابة الدولية وكذلك المصادر العربية وغير العربية من المصادر والكتب والدوريات والمنشورات والمجلات والرسائل والأطروحات الجامعية والبحوث، ولمعالجة البيانات تم استخدام طريقة التحليل الخطي المتعدد للتميزي (MDE) لمعالجتها وكذلك أنموذجي (ALTMAN Z SCORE) و(SHEROORD)، ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي: أن المؤشرات المالية الحديثة المستخدمة في ال تحليل تعتبر أداة تساعد مراقب الحسابات والمحللون الماليون لتقييم الأداء المالي ومعرفة مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار في المستقبل المنظور ؛ يمكن الاعتماد على المؤشرات المالية الحديثة للكشف عن نقاط القوة والضعف والتنبؤات بالمخاطر المالية المستقبلية للوحدة الاقتصادية من خلال عملية التحليل، بما في ذلك اتخاذ القرار والإجراءات التصحيحية؛ المصارف التي مؤشراتها إيجابية وهي في منطقة الاستقرار والإزهار، وهما المصرف التجاري العراقي ومصرف عبر العراق للاستثمار، كان متوسط قيمة z للمصارف خلال خمس السنوات أكثر(25) وفق الأنموذج (SHERRORD) وأكثر (2.66) بحسب أنموذج Z–SCORE وكانت مؤشراته الإيجابية أكثر من السلبية والتي كانت قريبة جدا من الدرجة المعيارية، وأن كال من المؤشرين يظهران نفس النتائج ما يدل على صحة نتائج التحليل، كما ان أداءهما المالي جيد وسيواصلون نشاطهما في المستقبل القريب. منوهاً بانخفاض قيمة المؤشر (Z)للمصرف التجاري العراقي خلال سنوات الدراسة والتي يجب التحقيق فيها وإبلاغ الجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

2) دراسة نبيلة قدور (2020)، تحت عنوان:" تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام آلية المقارنة المرجعية _دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية"، تهدف هذه الدراسة الى بلوغ مجموعة من الأهداف ومن أهمها: إبراز الدور الكبير والفعال الذي تقدمه المقارنة المرجعية في إعطاء تقييم حقيقي لأداء البنوك؛ التأكيد على الأهمية البالغة للمقارنة المرجعية في المساهمة بشكل فعال في تحسين الأداء المالي للبنوك؛ تحديد مكانة البنوك التجارية الجزائرية مقارنة بمثيلاتها خارج الوطن (تونس والمغرب)؛ من خلال السعي الى الإجابة على الإشكالية التالية: هل تطبيق المقارنة المرجعية بشكل سليم وصحيح لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية يؤدي إلى الوصول إلى نتائج حقيقية يمكنها الاعتماد عليها لتحسين أدائها والارتقاء به إلى أفضل المستويات؟، اشتمت الدراسة الميدانية على البنوك التجارية الجزائرية (الجزائر)، يتكون مجتمع الدراسة الميدانية من جميع موظفي البنوك التجارية الجزائرية القائمين بعملية تقييم أدائها المالي، ونظرا لكبر حجم المجتمع الدراسة تم اختيار عينة عشوائية وميسرة منها وزعت عليها(168) استمارة استبيان خصصت لأغراض الدراسة؛ وقد تم جمع البيانات من خلال إعداد استمارة الاستبيان والحصول على البيانات اللازمة والقوائم المالية وكذلك الرجوع الى الكتب والرسائل ومذكرات التخرج والمجلات المتخصصة، ومعالجة البيانات تم استخدام الإحصاء الوصفي وذلك باستخدام برنامج SPSS لإدخال البيانات تاريخية، أهم النتائج المتوصل اليها: تقييم الأداء ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها في البنوك التجارية خاصة في ظل التغيرات السريعة والمستمرة التي تطرأ على بيئة أعمالها، وذلك لكون نتائجه تسهل على البنك عملية اتخاذ القرار الصحيح والمناسب؛ تعد المقارنة المرجعية إحدى أهم الأساليب الحديثة لتقييم وتحسين الأداء المالي للبنك، وهي عملية منظمة ومستمرة تقوم على أساس مقارنة أداء بنك بأداء بنك رائد عن طريق جمع المعلومات التي تحدد الطريقة الأفضل للأداء، وذلك من أجل تحقيق التفوق للبنك وتحسين أدائه؛ المقارنة المرجعية ليست مجرد تقليد أعمى بل هي عمل دؤوب من القياس والتحليل والتكييف هذه الطرق، ليحسن البنك من أدائه وعمله ويتمكن من النمو والتطور.

3) دراسة رمضاني زينب/ مومني(2018_2019)، تحت عنوان: إمكانية تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية، حيث أجريت هذه الدراسة بهدف التماس مدى فعالية الأداء المالي للبنوك العمومية وتقييم أثر هذه الإصلاحات على أداء، كفاءة ومردودية البنوك ومدى تأهيلها لمنافسة البنوك الإقليمية والدولية، من خلال السعي الى الإجابة على الإشكالية التالية: في ظل التغيرات والتطورات الاقتصادية والمصرفية الهائلة، ما هي أهم الاستراتيجيات التي تتبناها البنوك العمومية الجزائرية لأجل تحقيق أعلى مستويات الأداء المالي؟ ، تناولت الدراسة حالة البنوك العمومية الجزائرية الستة (06) وهي: البنك الخارجي الجزائري والبنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري وبنك الفالحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية والصندوق الوطني للادخار والتوفير –بنك، وذلك بدراسة أهم مؤشرات الربحية ومعامل الصلابة المالية ، كما اعتمدت هذه الدراسة على أهم القوانين والنصوص التنظيمية لبنك الجزائر الموجهة لبنوك الساحة وذلك منذ الإصلاح المصرفي في 1990 إلى غاية 2018، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بهدف إعطاء صورة واضحة عن الموضوع وتحليل أبعاده والوصول إل النتائج المتوخاة

من البحث، كما تم اعتماد المنهج التحليلي في عرض أهم التنظيمات التي تنظم سير البنوك العمومية خصوصا فيما يتعلق بواقع التنظيم الاحترازي في الجزائر كما تم اعتماد المنهج الإحصائي من خلال جمع الإحصائيات والقيام بدراستها وتحليلها خلال مدة الدراسة المقدرة بخمس سنوات، بهدف التعرف على مدى كفاءة الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية، وأهم النتائج المتوصل اليها هي: أن البنوك العمومية فعال تبنت المدخل الحديث للصيرفة الشاملة لكن بعيدا أن تكون بنوك شاملة فهي بنوك تقليدية تتجه نحو الشمولية، وذلك لأنها تستند في أعمالها بشكل كبير على الصيرفة التقليدية.

4) دراسة أحلام بوعبدلي وخليل عبد الرزاق، (بلا تاريخ)، تحت عنوان: تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من العائد والمخاطرة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري(1997_2000)، تهدف هذه الدراسة الى العوائد التي تحققها البنوك التجارية والمخاطر التي تواجهها، وكذلك التعرض الى المحيط البنكي الجديد ومدى تأثيره على الجهاز المصرفي، وهدفت الى إدراج حالة القرض الشعبي الجزائري، وتوضيح التغيرات التي طرأت على البنك خلال الفترة 1997_2000، وتمت هذه الدراسة في القرض الشعبي لجزائري، وتم تجميع البيانات من خلال التقارير المالية السنوية للقرض الشعبي الجزائري، وتم حساب وتحليل مؤشرات العائد والمخاطرة لهذا البنك، وأهم النتائج المتوصل إليها: وجدت البنوك التجارية نفسها أمام منافسة قوية تفرض عليها إثبات وجودها، وذلك طبعا من خلال تحسن أدائها زيادة عوائدها، والتخفيف من المخاطر التي تواجهها، والرفع من مستويات الخدمات التي تقدمها حتى تواجه متطلبات المحيط البنكي الجديد الذي أصبحت تعمل فيه، تحديد نقاط القوة والضعف.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بنظام التسيير المصرفي الأمريكي CAMELS.

1) دراسة نوري عبد الرسول الخاقاني، صالح عامر أبو هونه(2018)، تحت عنوان: استخدام نظام CAMEL في تحليل (كفاية رأس المال والربحية والسيولة) لعينة من المصارف العراقية، تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها: التعرف على نظام التقييم والتصنيف الأمريكي CAMEL من حيث التطور والمميزات وعناصره الأساسية؛ تطوير نظام الرقابة المصرفية لدى البنك المركزي العراقي وزيادة فاعليته وكفاءته بما يحقق السالمة المالية للقطاع المصرفي والمالي في العراق؛ تقييم وتصنيف المصارف التجارية عينة البحث (الحكومية والخاصة)، وكشف وتحديد نقاط الضعف والقوة في أداءها المالي؛ التأكيد على أهمية أيجاد مؤشرات تفصيلية أكثر لمتغيرات (كفاية رأس المال والربحية والسيولة)؛ تتركز الإشكالية هذه الدراسة في إمكانية اعتماد نظام CAMEL في تقييم وتصنيف المصارف العراقية سواء كانت الحكومية أو الخاصة من قبل قسم الرقابة والتفتيش الميداني لدى البنك المركزي العراقي ، وذلك بالتركيز على أهم مؤشرات الأداء المالي للمصارف والمتمثلة في كفاية رأس المال والربحية والسيولة، تتخذ هذه الدراسة الحدود المكانية من خلال التركيز على المصارف العراقية (الحكومية والخاصة)، إذ تم اختيار مصرفين حكوميين هما الرافدين والرشيد نظرا لعراقة هذين المصرفين والخبرة في مجال الصيرفة التجارية، وكذلك تم اختيار ثالثة مصارف خاصة تمثلت في مصرف بغداد، ومصرف الشرق الأوسط، الرقابية الدولية، ولها نشاط واسع على ومصرف الخليج التجاري، نتيجة التزام هذه المصارف بالمعايير الساحة المصرفية

العراقية، وتناولت توضيح تجربة البنك المركزي العراقي في تقييم المصارف الخاصة فضلا عن تقييم المصارف الخاصة عينة البحث وبالتركيز على المتغيرات الثالثة (كفاية رأس المال، والربحية، والسيولة) بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لهذه المصارف خاصة الميزانية العمومية وكشف الارباح والخسائر، وتمت المعالجة الإحصائية عن طريق تحليل وتقويم وتصنيف المصارف الحكومية بناء على متغيرات الدراسة الثالثة (كفاية رأس المال، والربحية، السيولة)، وأهم النتائج المتوصل اليها: يعد نظام CAMEL احد معايير الإنذار المبكر التي تستعمل في تقييم الأداء المالي للمصارف، والكشف عن أوجه الخلل والضعف في مراكزها المالية، ويقوم هذا النظام على الفحص الميداني وهو احد أساليب الرقابة الوقائية التي تقوم بها السلطات النقدية ، ويوجد هناك ترابط بين متغيرات الدراسة ونظام CAMEL تتمثل في أن (كفاية رأس المال والربحية والسيولة) مكونات مهمة في هذا النظام ، كما تعد نتائج تقييم وتصنيف المصارف مقبولة وتعتمدها البنوك المركزية في توصيف عناصر الضعف والقوة لهذه المصارف، وأظهرت نتائج تقييم وتصنيف ربحية مصارف العينة أن المصارف الحكومية حققت أرباح متواضعة لا تتناسب مع حجم الأموال المودعة لديها والأرصدة النقدية المتوفرة في خزائنها، علما أن مصرف الرافدين حقق خسارة في نتيجة النشاط لبعض السنوات، بينما تبين نتائج التقييم أن المصارف الخاصة حققت أرباح جعلتها تصنف وفق المؤشرات المعتمدة ضمن المستوى الأول رغم سياسة التحفظ الائتماني التي تتبعها هذه المصارف.

2) دراسة صليحة عماري علي بن ثابت(2018)، تحت عنوان: التقييم المالي للبنوك باستخدام مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي دراسة حالة بنك الخليج الجزائر، تهدف هذه دراسة إلى التعرف على المعايير المعتمد عليها في تقييم نشاط البنوك وابراز مكانة نظام CAMELSضمنها، وذلك من خلال محاولة إلقاء الضوء على مكونات هذا النظام والاستفادة منها في تقييم نشاط بنك الخليج الجزائر حتى تسهل عملية فهم أحد أبرز المداخل الشائعة في تقييم أداء البنوك وهو نظام التقييم المصرفي الأمريكي وذلك بالوقوف على أهم مزاياه وتحديد أبرز عيوبه، وانطلاقا مما سبق فان إشكالية الدراسة تتمحور حول السؤال التالي :ما مدى مساهمة نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS في تحديد سلامة وكفاءة أي بنك؟ وتمت هذه الدراسة في بنك الخليج الجزائر، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال القيام بجمع المعلومات، تنظيمها، وتحليلها بما يتماشى ومتطلبات البحث، وذلك باستخدام العديد من الأدوات منها: الاستعانة بالدراسات السابقة والملتقيات والمؤتمرات التي ناقشت المواضيع المرتبطة بهذه الدراسة، الموقع الالكتروني لبنك الخليج الجزائر والمؤسسات المساهمة فيه وكذا التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائر، لقد أسفرت هذه الدراسة عن التزام بنك الخليج الجزائر بتحقيق نسبة ملاءة تفوق الحد تحليل الأصول التي يملكها بنك الخليج الأدنى الجديد المحدد من قبل لجنة بازل، كما وضحت بأن تميزت خلال السنوات الثلاث محل التقييم بالجودة اللازمة وذلك وفقا للتصنيف المتحصل عليه وفقا لنظام CAMELS، ناهيك عن أنها أظهرت بأن هذا البنك يحوي على طاقم إداري شامل ومتكامل يوفر له القدرة على النمو والتطور والاستمرارية واكتساب المزايا التنافسية للحفاظ على حصته السوقية، وبالرغم من تحقيق البنك لأرباح مرضية تضمن له البقاء إلا انه يعاني من مشكلة في إدارته للسيولة .تأسيسا على

ما سبق فإننا نصل للقول بان نظام التقييم المصرفي الأمريكي عن طريق تصنيف سلمي لتركيبة مؤشراته الستة يوفر تحليل شامل لسلامة الوضعية المالية، والتشغيلية، والإدارية لأي بنك من عدمها، وهذا ما يتوافق وفرضية البحث التي تم وضعها.

3) دراسة سهيلة قطاف(2018) ، تحت عنوان: تقييم سالمة الاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري باستعمال نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS هدفت هذه الدراسة التطرق الى أهم المعايير الرقابية للإنذار المبكر لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي المتمثل في نظام التقييم المصارف الأمريكي CAMELSوطرحت هذه الدارسة الإشكالية التالية: فيما يتمثل التصنيف التقييمي للاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري وفق مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS؟ ، البيانات وفترة الدراسة: استعملت الميزانيات المالية الخاصة بالبنك الوطني الجزائري للفترة (2012_2015) حيث تم حساب كل النسب المتعلقة بنموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لكل بند من بنوده على حدى من أجل إعطاء التصنيف والتحليل الخاص بكل متغير، وأهم النتائج المتوصل إليها: أظهرت هذه الدراسة أن نظام التقييم المصرفي CAMELS يكشف على نقاط القوة والضعف في البنك وبتطبيقه على البنك الوطني الجزائري تم اكتشاف أن نقاط قوة البنك تتمثل في رأس ماله والأرباح التي يحققها .

4) دراسة شريف احمد يحيى (2017)، تحت عنوان تطبيق نظام CAMELSفي تقييم الاداء البنوك المصرية في ضوء المعايير والاتفاقيات الدولية، تهدف هذه الدراسة الى تحديد اهمية تقارير التفتيش المصرية في توضيح الايجابيات والسلبيات و كيفية علاجها والتعرف على كيفية الربط بين مؤشرات نظام التقييم المصرفي من الناحية النوعية والمالية معا، ومن خلال السعي الى الإجابة على الإشكالية التالية: هل تم تطبيق نظام المصري الأمريكي CAMELSوفق اتفاقية بازل في البنوك المصرية، قامت هذه الدراسة باطلاع على الدراسات السابقة ومناقشتها وتحليلها، أهم النتائج المتوصل إليها: أسفرت نتائج اختيار الفروض عن قبول صحة الفرض الثالث الذي ينص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعظيم الربحية وكفاءة الأداء المصرفي في البنوك المصرية

5) دراسة قوال زواوية ايمان (2017)، تحت عنوان: تحليل مكونات معيار التقييم الأمريكي CAMELS والهدف من هذه الدراسة هو التعريف ب معيار CAMELS ورفع الغموض عنه من خلال تحليله ومعرفة اهم مكوناته، وكيف يتم العمل به لمعرفة درجة تصنيف اي بنك، من خلال السعي إلى الإجابة على الإشكالية التالية: كيف يتم استخدام معيار CAMELS لتقييم اداء البنوك التجارية؟ تمت هذه الدراسة في البلدان النامية، تتم هده الدراسة عن طريق التفتيش الميداني، وتمت المعالجة عن طريق المنهج الوصفي و التحليلي، وأهم النتائج المتوصل إليها: تحت عنوان: يعتبر معيار CAMELS من اهم المعايير المعتمدة في تقييم أداء البنوك، اذا يتم تقييمها وفقا للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني و التي تعكس أداء البنك في ستة مناطق أساسية تستخدم مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم أداء فروع البنوك، بينما تستخدم مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سالمة النظام البنكي ككل، يتم تصنيف أداء البنك حسب هدا المعيار الى خمسة أصناف، كل تصنيف من شانه تحديد نقاط الضعف و القوة في الأداء، و هو ما يدفع الى ضرورة

اتخاد الإجراءات المناسبة لتحسين الأداء، و هدا اذا ما دل على شيء فانه يدل على ان هدا المؤشر يعتبر فعال أداة للإنذار المبكر ،كل مؤشر يضم مؤشرات تفصيلية وفقا لظروف كل دولة و النظام المصرفي المتبع فيها، و مدى وفرة البيانات المنشورة عن الجهاز المصرفي.

6) دراسة يوسف بوخلخال(2012) ، تحت عنوان: أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية– ، هدفت هذه الدراسة الى مناقشة أثر تطبيق نموذج التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) في دعم عمليات الرقابة المصرفية من خلال تسليط الضوء على أهم المعايير والنماذج الحديثة التي تستعملها البنوك المتطورة للتنبؤ بالمخاطر المالية، وتمت الاجابة على الاشكالية التالية :ما هو أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية؟ ، وتمت هذه الدراسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر)، وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات والمعايير النموذجية، تحليل وتقييم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على حسب معايير (Camels) ، وأهم النتائج المتوصل اليها :تطبيق نظام التقييم (Camels) لأغراض دعم كفاءة وفاعلية عمليات الرقابة والتفتيش التي تقوم أجهزة الرقابة والتفتيش المصرفية للسلطات النقدية على الجهاز المصرفي .نظام التقييم وتأثير على نتائج عمليات والرقابة، العمل على تضمين تقرير التفتيش النهائي الذي تعده أجهزة الرقابة المصرفية كافة العناصر الإيجابية والسلبية التي يسفر عنها تطبيق فاعلة للرقابة على المصرف وتحقيق مستهدفاته، ضرورة بذل المزيد من الاهتمام من قبل السلطة الرقابية (النقدية) لتطوير آليات نظام التقييم المصرفي حتى تصبح تقارير التفتيش أداة الاستفادة في التعامل معها وقائياً وعلاجياً بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية، ضرورة تفعيل العناصر الأساسية التي يتسم النظام التقييم (Camels) في الكشف عن نقاط الضعف في كل عنصر منها وتحقيق ، الحرص على التعلم من الدروس المستفادة في المشكلات التي يتم مواجهتها وتوثيقها ضمن تقارير خاصة توضح مسببات المشكلة والأساليب المتبعة في معالجتها وبدائل العلاج لغرض زيادة تراكم الخبرة الرقابية التي تسمح بزيادة كفاءة وفعالية التدابير والنظم الرقابية الوقائية التي تتمنع أو تحد من القابلية للتعرض للأزمات المصرفية وضمان مستويات أعلى من الجاهزية في التعاون مع أي مشكلات مستقبلية، والقدرات الفنية القادرة على النهوض بمتطلبات العمل الرقابي والتعامل معه بكفاءة وفاعلية، زيادة الاهتمام بإعداد وتنظيم دورات وبرامج تدريبية متخصصة في مجال التقييم والرقابة المصرفية من أجل تنمية وتأصيل المهارات.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة التي تربط تقييم الأداء ونظام التسيير المصرفي الأمريكي CAMELS

1) دراسة إيناس عياد وعبد الناصر براني (2022)، تحت عنوان: تقييم استراتيجية أداء المصارف الإسلامية وفق النماذج الحديثة – حالة بنك السلام الجزائر–، وتهدف الدراسة إلى فهم أحد أبرز المداخل الحديثة في تقييم أداء البنوك وهو نظام التقييم المصرفي الأمريكي، وتتمحور الإشكالية الرئيسية للدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي :كيف يساهم نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) في تقييم أداء

بنك السلام الجزائر؟ ، وذلك من خلال التعرف على المعايير التي يرتكز عليها هذا النظام ومحاولة تطبيقها عمليا على بنك السلام الجزائري من أجل تقييم أداءه المالي؛ أما بالنسبة للمنهجية المستخدمة، فقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال القيام بجمع البيانات المتعلقة بموضوع المشكلة وتنظيمها وتحليلها بما يتماشى ومتطلبات الدراسة، وأهم النتائج المتوصل إليها: يلتزم مصرف السلام الجزائري بتحقيق نسبة ملاءة تفوق الحد الأدنى الجديد المحدد من قبل لجنة بازل أي أن رأسماله جيد، تميزت أصول مصرف السلام الجزائري خلال السنوات الخمس محل التقييم بالجودة اللازمة حسب نظام CAMELS، تميز بنك السلام الجزائري حسب نظام CAMELS بموقف مرضي وسليم نسبيا، مع وجود بعض نقاط الضعف التي يجب عليه معالجتها قبل استفحالها .

2) دراسة رميسة كلاش(2021_2022) ، تحت عنوان: المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الأداء المالي _دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر(2004_2018) ، تهدف هذه الدراسة إلى: التعرف على المخاطر المالية، أسباب حدوثها، بعض طرق قياسها وكيفية إدارتها من قبل لجنة بازل؛ التطرق إلى ماهية مصطلح الأداء المالي إلى جانب عرض مختلف نماذج ومعايير قياسه؛ محاول التطرق إلى الإطار النظرية للعالقة بين المخاطر المالية والأداء المالي للبنوك التجارية؛ قياس مدى تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية الناشطة في الجزائر، يمكن حصر إشكالية الدراسة في السؤال الجوهري التالي: ما هو أثر المخاطر المالية على الأداء المالي لعينة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2004_2018؟ ، ركزت الدراسة على عدد من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، بغية الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات، تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في عرض الجوانب النظرية للمتغيرات قيد الدراسة ، كما اعتمدت في الجانب التطبيقي على أحد أساليب المنهج الوصفي وهو أسلوب دراسة حالة الذي يتمثل في التركيز على بيانات لعينة محددة من البنوك العاملة في الصناعة البنكية الجزائرية وذلك باستعمال منهجية بيانات العينات المقطعية (البانل) وأساليب الإحصاء الوصفي والتطبيقي بهدف معرفة خصائص متغيرات الدراسة والتأكد من وجود أو عدم وجود فروق بينها، وأهم النتائج المتوصل إليها: نظرا للتطورات المتسارعة في البيئة البنكية وتحرر الخدمات المالية أصبحت نشاطات البنوك عرضة للعديد من المخاطر، لمخاطر هي احتمالية تعرض البنك للخسارة التي قد تنشأ من الأحداث المتوقعة أو غير المتوقعة، والتي من شأنها التأثير على مردودية البنك وأداءه، خضوع البنوك بوجه عام لنطاق واسع من المخاطر في مسار عملياتها الأمر الذي يتطلب من مدراء البنوك فهم طبيعتها، للتأكد من تقديرها والتصرف السليم حيالها من أجل استمرارية نشاط البنك، افتقار الصناعة البنكية الجزائرية إلى نصوص تشريعية تحدد تقنيات قياس مخاطر السوق.

3) دراسة MENCHIF Mehdi، Mohamed CHEMLAL و Moulay Driss SAIKAK (2018) بعنوان:" La performance financière des banques au Maroc: Une analyse par l'approche CAMELS"، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل الأداء المالي للبنوك العاملة بالسوق المغربي باستخدام النموذج CAMELS، وهذا سعيا من الباحث لدراسة إشكالية اختبار صلابة النظام المالي

واستكشاف الإمكانات المختلفة للقطاع المصرفي المغربي. ولذلك فقد استند على تحليل البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من تقارير النشاط ، تقارير الإدارة والتقارير المالية لعينة من البنوك المدرجة في بورصة الدار البيضاء (06 بنوك) للفترة الممتدة من 2007 الى 2016 باستخدام الأساليب الكمية والنوعية من خلال نسب نموذج CAMELS إضافة الى الطرق القياسية (المربعات الصغرى الاعتيادية) وقد توصلت الدراسة الى إنشاء ترتيب بين البنوك الـ 06 المدرجة في بورصة الدار البيضاء على أساس أدائها المالي واعتماد النهج CAMELS وتحديد تأثير ها على أدائها المالي من خلال نموذج المربعات الصغرى العادي.

4) دراسة بسام أسعد(2018)، تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرف CAMELS، يهدف هذه دراسة بصفة أساسية إلى تطبيق مكونات وعناصر نموذج التقييم CAMELSعلى عينة من المصارف الخاصة العاملة في سورية (هي بنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك سورية والمهجر) بغرض الوقوف على الوضع المالي لها ورؤية مدى قدرة هذا النموذج على إعطاء صورة دقيقة وشاملة عن أدائها، وبالتالي تطوير نموذج داعم لعلميات تقييم الأداء بما يزيد من كفاءة وفعالية العمل المصرفي، من خلال السعي الى الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى قدرة نموذج CAMELSعلى تقديم صورة صحيحة واجراء تقييم شامل ودقيق الأداء المصرف؟ يتمثل مجتمع هذه دراسة بقطاع المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية وقد تم اختيار كل من بنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك سورية والمهجر كعينة لمبحث خلال الفترة الممتدة من عام 2016-2015 كفترة دراسة، تعتمد هذه الدراسة بصورة أساسية على منهج دراسة الحالة، حيث يتم عرض نظري لبعض الأدبيات والمراجع التي تناولت نموذج التقييم CAMELSيتخلله عرض عملي يتمثل في تجميع وتحميل البيانات المالية المنشورة للمصارف عينة البحث وتطبيق نموذج التقييم CAMELSمن خلال احتساب المؤشرات والنسب المتعمقة بكل عنصر من عناصر لهذا النموذج ودرجات التصنيف المتعمقة بها وتفسير هذه النسب بهدف معرفة درجة تصنيف المصارف وفقاً والوقوف بالتالي على مستوى أدائها، وأهم النتائج المتوصل اليها: قدم تطبيق نموذج التقييم CAMELSفي تقييم الأداء صورة واضحة في تحديد المركز المالي لمصارف موضوع البحث من خلال تقييم العناصر الستة التي يتكون منها النموذج، إذ أبرز الجوانب الإيجابية في كل عنصر وبين مواطن القوة والضعف التي تحتاج إلى اهتمام خاص أو تحتاج إلى إجراءات معينة بهدف زيادة كفاءة العمل المصرفي، ساعد تطبيق نموذج التقييم CAMELSفي الوصول إلى تقييم أكثر دقة للمصرف من خلال مكوناته الستة وشموله جوانب العمل المصرفي كافة، وبالتالي فهو يعد أداة جيدة لموقوف على المركز المالي وتقييم الأداء والوقوف بدقة على كفاءة وفعالية القطاع المصرفي، وبالتالي فإن أهمية تطبيق هذا النموذج تتمثل في اعتماد نموذج موحد وشامل لكافة الأنشطة المصرفية بدلا من الاعتماد على أدوات أو أساليب تقييم منفردة والتي من الممكن أن تعطي نتائج متضاربة فيما بينها .

5) دراسة فوزان عبد القادر القيسي(2017)، تحت عنوان: تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009_2014،

تأتي هذه الدراسة لتحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية الأردنية باستخدام عناصر نموذج CAMELS، وتحديد العناصر الأكثر تأثيرا على أداء تلك البنوك، يمكن القول بأن هذه الدراسة تحاول الإجابة الإشكالية التالية: ما هو أثر المتغيرات الخاصة بالبنك والمتمثلة بعناصر نموذج CAMELSعلى أداء البنوك التجارية الأردنية؟ ،واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 13 بنكاً تجارياً أردنياً مدرجاً في بورصة عمان خلال الفترة 2009_2014 واستخدمت الدراسة متغيرين لقياس أداء البنوك هما معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على الملكية (ROE)، بينما تضمنت المتغيرات المستقلة على عناصر نموذج CAMELS ، وجدت نتائج هذه الدراسة بأن كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وكفاءة الإدارة، والربحية تعد من أهم العوامل وأكثرها تأثيراً على مقاييس أداء البنوك التجارية الأردنية والمتمثلة بمعدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على الملكية (ROE)، وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن اشتقاق نموذج مصغر من نموذج CAMELS هو نموذج CAMELوالذي له قدرة كبيرة على تفسير وقياس أداء البنوك التجارية الأردنية. كما أوصت الدراسة البنك المركزي الأردني بأن يستخدم النموذج المصغر CAMELلتقييم البنوك.

6) دراسة محمد سمير هيرب (2015)، تحت عنوان: نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات CAMELS في ظل المخاطر، دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، للسنوات من 2006 وحتى 2009، تهدف هذه الدراسة الى بيان أحد أهم المؤشرات الدولية الحديثة في تقييم أداء المصارف، وهو نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS والوقوف على إظهار الجوانب الإيجابية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ومحاولة تعزيز والتغلب على نقاط الضعف التي يعاني منها المصرف بهذه الوصول الى زيادة كفاءة وفعالية العمل المصرفي للمصرف، تم اختيار مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار _شركة مساهمة خاصة بغداد_ وتم اختيار البيانات المالية للمصرف للسنوات من سنة 2006 حتى سنة 2009، تم طرح الإشكالية التالية: ما هو نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات والذي يعتمد في تقييم أداء المصارف، وما مدى وجود حالة قوة المصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار وفقا لمكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي؟، تم جمع البيانات من البيانات المالية لمصرف الشرق الأوسط السنوية المنشورة في الموقع الإلكتروني للمصرف والمراجع العربية والأجنبية والقوانين الصادرة بهذا الخصوص والتقارير والنشرات المتخصصة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة البيانات وتحليلها، وأهم النتائج المتوصل اليها: تتمثل أهمية تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي بإظهار مواطن القوة و الضعف التي تحتاج الى اهتمام خاص وبالتالي تعيق خدمة أهداف المودعين والمستثمرين والمساهمين، يعمل نظام CAMELS على اجراء تحليل شامل لأداء المصرف ومقارنته مع مستوى الصناعة في البيئة المصرفية.

7) دراسة حسين محمود (2014)، تحت عنوان: إمكانية استخدام نظام CAMELSفي تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية)، تهدف هذه الدراسة الى بيان إمكانية استخدام نظام CAMELSفي تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية، تتضح الإشكالية هذه الدراسة من خلال

الإشكالية التالية :كيف تتم تقييم أداء المصارف الإسلامية بطريقة CAMELS؟، اختارت هذه الدراسة عنصر من عناصر الستة الأساسية المكونة لنظام التقييم المصرفي CAMELSوهو الربحية، وقامت بعرض البيانات المالية للمصارف الإسلامية محل الدراسة وتحليلها وتفسيرها وتطبيق نتائج الدراسة عليها والقيام بتقييم لجودة الربحية في هذه المصارف وتم اختيار العينة وفقا لتوفير البيانات وأسلوب عرضها وطريقة تبويبها في التقارير المالية، وتم تجميع المعلومات الثانوية عن طريق الكتب والمراجع العلمية والدراسات السابقة والأبحاث المنشورة، وتمت معالجة هذه طريق المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي، وأهم النتائج المتوصل إليها :قياس مؤشرات الأداء في المصارف الإسلامية وتحليلها يسمح لنا بتقييم التجربة المالية والمصرفية الإسلامية والوقوف على واقع المصارف الإسلامية حول إرضاء عملائها من حيث تقديم الخدمات المصرفية وتوفير البدائل المشروعة، إن أرباح الودائع الاستثمارية غير متناسبة مع المخاطر المحيطة بها كونها مشاركة بالأرباح والخسائر، التأكيد على أنه يمكن إضافة معيار سابع لتقييم أداء المصارف الإسلامية والمتمثل في معيار السلامة الشرعية.

8) دراسة Nabilah Rozzani و Rashidah Abdul Rahman (2013) تحت عنوان " Camels and Performance Evaluation of Banks in Malaysia: Conventional Versus Islamic "، والتي هدفت الى فحص أداء كل من البنوك الإسلامية والتقليدية التي العاملة بماليزيا، وذلك من خلال محاولة الإجابة على التساؤل التالي: ما مدى جودة أداء البنوك الإسلامية والتقليدية في البيئة الماليزية خلال سنوات 2008 حتى 2011؟ حيث أجريت الدراسة على 19 مصرفاً تقليدياً و16 مصرفاً إسلامياً اعتمادا على البيانات المالية لنهاية العام من عام 2008 حتى 2011 من التقارير السنوية لهذه البنوك. حيث خلصت الدراسة الى وجود مستويات متشابهة إلى حد كبير بين أداء كل من البنوك التقليدية والإسلامية في ماليزيا خلال فترة الدراسة.

9) دراسة Ahmad Dahiyat (2012) تحت عنوان " The Application of CAMELS rating system to Jordanian brokerage firms"، هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار عمل مقترح لتقييم أداء شركات الوساطة الأردنية من خلال تطوير نظام تصنيف يعتمد بشكل أساسي على نظام التصنيف المصرفي .CAMELS وقد حاول الباحث الإجابة على جملة من التساؤلات والتي تمثلت في: ما هو نظام التصنيف المصرفي CAMELS ؟، ما هي أهم المعايير التي يمكن استخدامها لتقييم أداء شركات الوساطة الأردنية حسب كل مكون من مكونات CAMELS ؟، ما هي معايير CAMELS المقترحة (المحسنة) التي يمكن استخدامها كنظام لتقييم الأداء والتصنيف؟ ومن أجل ذلك فقد اعتمدت الدراسة على فحص كل معايير CAMELS من خلال اجراء المقابلات مع الأشخاص المسؤولين في هيئة الأوراق المالية الأردنية. شركات الوساطة حيث تم توزيع الاستبيانات عليهم من أجل تحديد أهم المعايير. وكنتيجة لذلك فقد تم تطور إطار يحتوي على معايير أداء يمكن للهيئات الإشراقية الاعتماد عليها في التقييم.

10) دراسة شوقي بورقبة (2011)، تحت عنوان: طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية، تسعى هذه الدراسة إلى التعريف بالمعايير الأساسية التي تعتمد عليها طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك وكيف يمكن أن نستفيد منها في تقييم أداء المصارف الإسلامية، من خلال السعي الى الإجابة على الإشكالية التالية :كيف يتم تقييم أداء البنوك الإسلامية بطريقة CAMELS؟، تمت هذه الدراسة في البنوك الإسلامية، تم تجميع البيانات عن طريق التقارير السنوية، وطريقة معالجة البيانات عن المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج المقارن الذين يعتبران أكثر تناسبا مع طبيعة الدراسة، وأهم النتائج المتوصل إليها :تتضمن طريقة CAMELS عناصر فنية ومالية وإدارية يمكن من خلالها تقييم أداء المصرف من جميع الجوانب، مع العلم أنها تنطبق على المصارف الإسلامية كما في البنوك التقليدية ولكن مع الفارق في الطبيعة المختلفة للتوظيفات المصرفية في المصارف الإسلامية، وطبيعة الودائع، والعالقة مع المودعين وباقي المعاملات الأخرى، ورغم هذه الاختلافات فإن المصارف الإسلامية معنية بتطبيق أدوات رقابية جديدة ومتطورة تسهم في الكشف المبكر عن الانحرافات وتحديد مسبباتها والتنبيه إلى أوجه القصور والأخطاء قبل وقوعها.

المطلب الرابع: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز دراستنا عن الدراسات السابقة فيما يلي:

- **من حيث التطبيق:** حيث أن مختلف الدراسات السابقة قد أجريت في بنوك مختلف بين إسلامية وتقليدية، في حين دراستنا أجريت في مختلف البنوك التجارية لولاية البيض.
- **من حيث المنهجية والطريقة المستخدمة:** تضمنت دراستنا المنهج الوصفي لمتغيرات الدراسة وفق ما تم جمعه من بيانات في جانب النظري والتطبيقي، هذا وقد قمنا باستخدام برنامج SPSS V22 من خلال تطبيق أسلوب التحليل التمييزي.
- **من حيث هدف الدراسة:** بالنسبة لدراسات السابقة هدفت بعضها الى إبراز نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS في تقييم الاداء البنوك على اختلاف طبيعتها، وأخرى تحليل أداء البنوك باستخدام CAMELS، أما بخصوص دراستنا فقد كانت تهدف الى معرفة أثر تبني نظام التسيير المصرفي الأمريكي CAMELS في الأداء البنوك.
- **من حيث أسلوب إعداد البحوث العلمية:** استخدمت أغلب الدراسات السابقة أسلوب كلاسيكي، أما في دراستنا استخدمنا أسلوب IMRAD بصورة موسعة تتلاءم مع طبيعة الموضوع.
- **أما أوجه التشابه بين دراسة الحالية والدراسات السابقة:**

_ من حيث استخدام المنهج الوصفي والتحليلي كمنهج مناسب لمثل هذا النوع من الدراسات.

_ من حيث متغيرات الدراسة لمعرفة أثر تبني نظام التسيير المصرفي الأمريكي CAMELS في الأداء تتفق مع الدراسات السابقة التي قامت بتطبيق الدراسة على مجموعة من البنوك.

خلاصة الفصل الأول:

لقد تطرقنا في هذا الفصل الأدبيات النظرية والتطبيقية، حول تقييم الأداء من مفهومه وأهمية وأهدافه، إضافة الى مؤشرات تقييم الأداء وأخيرا مفاهيم حول معيار CAMELS، حيث توصلنا الى ان عملية تقييم الأداء هي جزء من الرقابة المصرفية والتي تساعد على اتخاذ القرار وأحكام تقييمية التي يقوم بها البنك المركزي، يعتبر معيار CAMELS إحدى المعايير الدولية والمؤشرات لقياس نقاط القوة والضعف لتقييم أداء البنوك وكذلك تحليل الوضعية المالية للبنك من اجل اعطاءه درجة تصنيف معينة تمكنه من تحديد الإجراءات الوقائية اللازمة.

أما المبحث الثاني تطرقنا الى مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وذلك بعرض أهداف تلك الدراسة وأهم النتائج المتوصل اليها والمنهج الذي تم الاعتماد عليه وفي الأخير ذكرنا أوجه التشابه والاختلاف في هذه الدراسات، ومن خلال ما تطرقنا اليه في دراستنا النظرية سنحاول إسقاطه على الجانب التطبيقي من هذه الدراسة.

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي للدراسة

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتواصل إليها

مقدمة الفصل الثاني:

بعد تطرقنا في الجانب النظري لمختلف الدراسات التي بحثت في كل من موضوع تقييم الأداء ونظام التسيير المصرفي الأمريكي CAMELS وكذلك الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع، سنتطرق الى أهمية وأثر نظام التسيير المصرفي CAMELS في أداء مجموعة من البنوك التجارية لولاية البيض، لهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين، وبهدف اختبار البحث الذي سنطبقه على عينة من موظفي هذه البنوك ، وللإلمام أكثر بالإطار التطبيقي ارتأينا أن نتناول في هذا الفصل الإطار المنهجي للدراسة من خلال اختيار محل الدراسة وطريقة جمع البيانات وكذا الأدوات المستخدمة بالإضافة إلى مناقشة نتائج الدراسة.

وعليه تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

_المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة.

_المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتواصل إليها

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة

تناولنا في هذا المبحث الطريقة المتبعة في إعداد هذه الدراسة، وكذا الأدوات المستخدمة في جمع وتحصيل مختلف البيانات عن موظفي البنوك التجارية لولاية البيض، بالإضافة إلى المعالجة الإحصائية للحصول على النتائج.

المطلب الأول: الطريقة المستخدمة

يتناول هذا المطلب ثلاث فروع مجتمع وعينة الدراسة، مصادر المعلومات، متغيرات الدراسة.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

اعتمدنا في دراستنا على استطلاع آراء موظفي بنك التنمية المحلية BDL، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر بإضافة إلى القرض الشعبي الجزائري CPA، والبنك الوطني الجزائري BNA لولاية البيض حيث استهدفت الدراسة عينة المكونة من 47 موظف.

- بنك التنمية المحلية BDL:

بنك التنمية المحلية BDL بنك عمومي تم تأسيسه في 30 أفريل1985 بموجب المرسوم رقم 85-85 برأس مال قدره 500 مليون دج وفي نهاية عام 2018 بلغ رأس ماله 36.8 مليار دج، ويهدف بنك التنمية المحلية إلى المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني وعلى وجه الخصوص تعزيز الاستثمار، من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجيع القطاعات والمشاركة في جميع الإجراءات التي وضعتها السلطات العمومية ANGEM، CNAC، ANSEJ، فضلا عن تلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد، وتمويل المشاريع السكنية، وذلك عن طريق دعم ومرافقة أصحاب مشاريع الترقية العقارية والأشخاص الذين يريدون شراء مسكن. (شيلي وسام، قدي عبد المجيد 2021، 55)

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR هو مؤسسة مالية تأسست طبقا للأمر رقم 106-82 بتاريخ 13 مارس 1982، وهو شركة ذات أسهم برأسمال 2.200.000.000 دينار جزائري طبقا للقانون 90/10 في 14 أبريل 1990. (سدايرية 2014، 71)

- القرض الشعبي الجزائري CPA:

هو عبارة عن مؤسسة مصرفية تابعة للقطاع العمومي، تأسست في 14 ماي 1966 بموجب قانون 66/366، برأس مال يقدر ب 15 مليون دينار وهو ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر. (عيسي نبوية، أوبختي نصيرة 2019، 385)

- البنك الوطني الجزائري BNA:

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك التجارية الوطنية، أنشئ بتاريخ 02جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي، وقد تمت إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائرية، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي. (ويس زوليخة، منادمنال 2021، 43)

الجدول 02_01 يمثل الاستمارات الموزعة والمستلمة

الرقم	البنك	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المستلمة
1	بنك التنمية المحلية BDL	10	06
2	بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر	13	13
3	القرض الشعبي الجزائري CPA	13	09
4	البنك الوطني الجزائري BNA	11	08
	المجموع	47	36

المصدر: من إعداد الطالبتين

الفرع الثاني: مصادر المعلومات

- **المصادر الأولية** :لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأنا لجمع البيانات الأولية خلال الاستبانة كأداة رئيسية للبحث، حيث وزعت 47 استبانة
- **المصادر الثانوية** :هي البيانات التي اعتمدنا عليها في الجانب النظري والمتمثلة في الكتب والمقالات والمجلات العلمية والمذكرات، بالإضافة إلى بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا.

الفرع الثالث: متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة تتمثل في الجدول التالي:

الجدول 02_02 يمثل متغيرات الدراسة

تقييم الأداء (متغير التابع)	نظام التسيير المصرفي الأمريكي CAMELS(متغير المستقل)
يقاس ب 4 مؤشرات	يقاس ب 30 مؤشر مقسمة الى 6 محاور المحور 01: كفاية رأس المال المحور 02: جودة الأصول المحور 03: الإدارة المحور 04: الربحية المحور 05: السيولة المحور 06: الحساسية اتجاه مخاطر السوق

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة

يتضمن هذا المطلب ثلاث فروع أداة جمع البيانات، صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبيان)، الأساليب والأدوات الإحصائية المستعملة.

الفرع الأول: أداة جمع البيانات

لتحقيق هدف الدراسة وبعد الاطلاع على أدبيات الدراسة فقد تم تصميم استبيان بهدف الحصول على البيانات، وتتكون الاستبانة من 34 سؤالا مقسم الى قسمين (أنظر الملحق رقم01)، وقد تم جمع البيانات خلال شهر مارس 2023.وتم تقسيم الاستبيان على النحو التالي:

- الجزء الأول: معلومات العامة تتعلق بالموظف الذي قام بملأ الاستمارة (الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، الخبرة).
- الجزء الثاني: ينقسم الى قسمين حسب متغيرات الدراسة:

القسم الأول: المتعلق بتقييم الأداء حيث يحتوي على 4 عبارات.

القسم الثاني: المتعلق بنظام التسيير المصرفي الأمريكي CAMELS حيث يحتوي على 6 محاور.

المحور الأول: يتناول عنصر كفاية رأس المال، ويتكون من 4 عبارات.

المحور الثاني: يتناول عنصر جودة الأصول، ويتكون من 4 عبارات.

المحور الثالث: يتناول عنصر الإدارة، ويتكون من 7 عبارات.

المحور الرابع: يتناول عنصر الربحية، ويتكون من 8 عبارات.

المحور الخامس: يتناول عنصر السيولة، ويتكون من 3 عبارات.

المحور السادس: يتناول عنصر الحساسية اتجاه مخاطر السوق، ويتكون من 4 عبارات.

وقد استخدام مقياس ليكارت لقياس استجابات لعبارات الاستبيان حسب الجدول الموالي:

الجدول 02_03 يمثل مقياس ليكارت الخماسي

الاستجابة	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5

الفرع الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبيان)

تم التحقق من ثبات الاستبيان بطريقة معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة إذ بلغت قيمة ألفا 93% وهي نسبة جيدة وتشير إلى اتساق وصدق عاليين كونها أعلى من النسبة المقبولة في البحوث والمقدرة ب:60%.

الجدول 02_04 يمثل معامل ألفا كرونباخ

عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
38	0.937

المصدر: مخرجات برنامج SPSSV22

الفرع الثالث: الأساليب والأدوات الإحصائية المستعملة

من أجل تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال أسئلة الاستبيان تم الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS V22 وهذا لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، نظرا لطبيعة متغيرات الدراسة وأساليب القياس وأغراض التحليل فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل آلفا كرومباخ للتحقق من ثبات أداة الدراسة وثبات تطبيقها.
- التكرارات والنسب المئوية لتحليل إجابات أفراد العينة (خصائص العينة).
- أسلوب التحليل التمييزي لتصنيف مستويات الأداء.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتواصل إليها

يستعرض هذا المبحث نتائج التحليل الإحصائيات لإجابات أفراد العينة على أسئلة الاستمارة التي تم توزيعها لتوصل إلى النتائج وتحليل النتائج باستخدام أسلوب التحليل التمييزي للتوصل في الأخير إلى مناقشة الفرضيات.

المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى عرض النتائج وفقا للمعلومات التي تم الحصول عليها من خلال مخرجات SPSS V22.

أولا: توزيع العينة وفقا للجنس.

الجدول 02_05 يمثل توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	28	%77.8
أنثى	8	%22.2
المجموع	36	%100

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSSV22

يبين الجدول أن 77.8% من عينة الدراسة ذكور التي تمثل أكبر نسبة، و22.2% من عينة الدراسة إناث.

ثانيا: توزيع العينة وفقا للفئة العمرية

الجدول 02_06 يمثل توزيع عينة الدراسة وفقا للفئة العمرية

العمر	التكرار	النسبة
من20الى30سنة	3	8.3
من31الى40سنة	13	36.1
من41الى50سنة	14	38.9
أكثر من50سنة	6	16.7
المجموع	36	100

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSSV22

يبين الجدول الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20_30 سنة بلغت نسبتهم8.3%، بينما بلغت نسبة الأعمار ما بين 31_40 سنة 36.1%، والذين تتراوح أعمارهم ما بين 41_50 سنة شكلوا النسبة الأكبر من العينة حيث بلغت نسبتهم 38.9%وبلغت نسبة الأعمار الأكثر من 50 سنة 16.7%.

ثالثا: توزيع العينة وفق المؤهل العلمي

الجدول 02_07 يمثل توزيع عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ثانوي	2	5.6
تكوين المهني	4	11.1
جامعي	20	55.6
دراسات عليا متخصصة	10	27.8
المجموع	36	100

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSSV22

يبين الجدول الموالي أن النسبة الأكبر من العينة تذهب إلى مستوى الجامعي بنسبة 55.6%، ونسبة مستوى دراسات عليا متخصصة 27.8%، وأما تكوين المهني بلغت نسيتهم 11.1%، ونسبة مستوى الثانوي 5.6%.

رابعا: توزيع العينة وفقا لسنوات الخبرة

الجدول 02_08 يمثل توزيع عينة الدراسة وفقا لسنوات الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من5 سنوات	2	5.6
من 5 سنوات الى 10 سنوات	9	25
من 10 الى 15 سنة	13	36.1
أكثر من 15 سنة	12	33.3
المجموع	36	100

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا مخرجات برنامج SPSSV22

يبين الجدول توزيع أفراد العينة وفقا لسنوات الخبرة، حيث يظهر أن 5.6%، لديهم خبرة أقل من 5 سنوات، ثم الأفراد ذوي خبرة أكثر من 15 سنوات يمثلون نسبة 33.3%، في حين تمثل25% نسبة الأفراد الذين تتراوح خبرتهم ما بين 5 إلى 10 سنوات، وتمثل 36.1% أكبر نسبة من الأفراد ذوي خبرة ما بين 10 الى 15 سنة من عينة الدراسة.

المطلب الثاني: تحليل نتائج باستخدام أسلوب التحليل التمييزي

باستخدام أسلوب التحليل التمييزي سنقوم بتصنيف الأداء وفق لثلاثة مستويات (ضعيف، متوسط، جيد) تبعا للعناصر (كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق) المأخوذة في الدراسة بحسب بيانات الاستبيان، والواردة في الملحق، وبإدخال بيانات الاستبيان لعينة موظفي البنوك التجارية المؤلفة من 36 موظف الى برنامج SPSS V22.

الفرع الأول: إحصائيات المجموعات (وصف المجموعات)

الجدول 02_ 09 يمثل إحصائيات المجموعات

D		متوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
				غير مرجح	مرجح
ضعيف	X1	3.3333	0.28868	3	3.000
	x2	3.3333	0.76376	3	3.000
	x3	2.8095	0.83707	3	3.000
	x4	3.6667	0.19094	3	3.000
	x5	3.4444	0.50918	3	3.000
	x6	3.4444	0.57735	3	3.000
متوسط	X1	4.0000	a.	1	1.000
	x2	3.5000	a.	1	1.000
	x3	2.8571	a.	1	1.000
	x4	2.0000	a.	1	1.000
	x5	3.6667	a.	1	1.000
	x6	3.7500	a.	1	1.000
جيد	X1	3.9766	0.63296	32	32.000
	x2	3.8516	0.55670	32	32.000
	x3	4.1920	0.50489	32	32.000
	x4	3.9766	0.56121	32	32.000
	x5	4.1354	0.60381	32	32.000
	x6	3.9766	0.62656	32	32.000
Total	X1	3.9236	0.62627	36	36.000
	x2	3.7986	0.57576	36	36.000
	x3	4.0397	0.67579	36	36.000
	x4	3.8958	0.62785	36	36.000
	x5	4.0648	0.61628	36	36.000

x6	3.9167	0.63246	36	36.000

المصدر: مخرجات Spss v22

من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى الأداء جيد (أي المجموعة الثالثة) متوسط كفاية رأس المال x1 يقدر 3.97، وأن متوسط جودة الأصول x2 يقدر ب 3.85، يقدر متوسط الإدارة x3 ب 4.19، ومتوسط الربحية x4 يقدر ب 3.97، ومتوسط السيولة x5يقدر ب 4.13، ويقدر متوسط الحساسية اتجاه المخاطر السوق x6 ب 3.97.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

الجدول 02_10 يمثل اختبار تساوي متوسطات المجموعات

	لمبدا ويلكس	F	Df1	Df2	sig
X1	0.917	1.496	2	33	0.239
x2	0.929	1.269	2	33	0.295
x3	0.5820	11.847	2	33	0.000
x4	0.713	6.643	2	33	0.004
x5	0.889	2.056	2	33	0.144
x6	0.917	1.495	2	33	0.239

المصدر: مخرجات Spss v22

من خلال الجدول يمكن إجراء الاختبار التالي وفق الفرضيات التالية:

H0: لا يوجد فروق بين متوسطات المجموعات ترجع إلى متغير كفاية رأس المال.

H1 : يوجد فروق بين متوسطات المجموعات ترجع إلى متغير كفاية رأس المال.

من خلال اختبار فيشر (أمينة 2017-2018، 82) الممثل في الجدول نلاحظ أن مستوى الدالة لهذا المتغير هي 0.239 أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أن متغير كفاية رأس المال لا يمثل أساسا للفصل بين المجموعات.

H0: لا يوجد فروق بين متوسطات المجموعات ترجع إلى متغير جودة الأصول.

H1 : يوجد فروق بين متوسطات المجموعات ترجع إلى متغير جودة الأصول.

من خلال اختبار فيشر الممثل في الجدول نلاحظ أن مستوى الدالة لهذا المتغير هي 0.295 أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أن متغير جودة الأصول لا يمثل أساسا للفصل بين المجموعات.

H0: لا يوجد فروق بين متوسطات المجموعات ترجع إلى متغير الإدارة.

H1 : يوجد فروق بين متوسطات المجموعات ترجع إلى متغير الإدارة.

من خلال اختبار فيشر الممثل في الجدول نلاحظ أن مستوى الدالة لهذا المتغير هي 0.000 أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي أن متغير الإدارة يمثل أساسا للفصل بين المجموعات، وهذا ما تأكده قيمة لمبدا ويلكس Lambda 'Wilks التي تؤول إلى الصفر.

H0: لا يوجد فروق بين متوسطات المجموعات ترجع إلى متغير الربحية.

H1 : يوجد فروق بين متوسطات المجموعات ترجع إلى متغير الربحية.

من خلال اختبار فيشر الممثل في الجدول نلاحظ أن مستوى الدالة لهذا المتغير هي 0.004 أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي أن متغير الربحية يمثل أساسا للفصل بين المجموعات، وهذا ما تأكده قيمة لمبدا ويلكس Lambda 'Wilks التي تؤول إلى الصفر.

H0: لا يوجد فروق بين متوسطات المجموعات ترجع إلى متغير السيولة.

H1 : يوجد فروق بين متوسطات المجموعات ترجع إلى متغير السيولة.

من خلال اختبار فيشر الممثل في الجدول نلاحظ أن مستوى الدالة لهذا المتغير هي 0.144 أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أن متغير السيولة لا يمثل أساسا للفصل بين المجموعات.

H0: لا يوجد فروق بين متوسطات المجموعات ترجع إلى متغير الحساسية اتجاه مخاطر السوق.

H1 : يوجد فروق بين متوسطات المجموعات ترجع إلى متغير الحساسية اتجاه مخاطر السوق.

من خلال اختبار فيشر الممثل في الجدول نلاحظ أن مستوى الدالة لهذا المتغير هي 0.239 أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أن متغير الحساسية اتجاه مخاطر السوق لا يمثل أساسا للفصل بين المجموعات

الفرع الثالث: اختيار الدالة التمييزية

بما أنه يوجد ثلاث مجموعات فإن التحليل التمييزي يقترح دالتين تمييزيتين لابد من اختيار إحداها وهذا بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المتمثلة في:

- **نسبة التباين:** من خلال الجدول التالي نلاحظ أن نسبة التباين للدالة الأولى تقدر ب 71.5%، بينما تقدر نسبة التباين للدالة الثانية ب 28.5%، معنى ذلك أن حجم البيانات الذي تفسره الدالة الأولى يقدر ب 71.5% وهو أعلى من الدالة الثانية.
- **الارتباط القانوني:** من نفس الجدول يتبني أن نسبة الارتباط القانوني بين المتغيرة التابعة المشروحة المتمثلة في هذه الحالة في الأداء والمتغيرات المستقلة يقدر ب 0.815 وهو ارتباط قوي (موجب أكبر من 0.05)، بينما قدر النسبة للدالة الثانية ب 0.664 وهو أيضا ارتباط قوي.

الجدول 02_11 يمثل القيم الذاتية

الدالة	الجذر الكامن	التباين%	التباين التجميعي%	معامل الارتباط القانوني
1	a1.977	71.5	71.5	0.815
2	a0.787	28.5	100.0	0.664

المصدر: مخرجات Spss v22

ومن خلال الجدول الموالي نلاحظ أن قيمة لمبدا ويلكس (أمينة 2017-2018، 76) تقدر ب 0.188 وهي تؤول إلى الصفر، بينما قيمتها للدالة الثانية فقدرت ب 0.559 ومنه يمكن الاعتماد على الدالة التمييزية الأولى في الدراسة. أي وجود المجموعات مبرر وهذا ما يؤكده اختبار كاي 2 وهو بالفرضيات التالية:

H0 : لا يوجد اختلاف بين مراكز الفئات.

H1 : يوجد اختلاف بين مراكز الفئات.

وبما أن مستوى الدالة للدالة الأولى والمقدر ب 0.000 أي أقل من 0.05 إذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة. ومنه وجود المجموعات مبرر. أي يوجد أهمية للتحليل التمييزي.

الجدول 02_12 يمثل ملبدا ويلكسWilks' Lambda

اختبار الدوال	لمبدا ويلكس	sig
2 through 1	0.188	0000
2	559	0.003

المصدر: مخرجات Spss v22

ومن خلال الجدول التالي يمكن كتابة الدالة التمييزية مع مراعاة المتغيرات التي تم إقصاؤها سابقا:

الجدول 02_13 يمثل معاملات الدالة التمييزية

المتغيرات	الدوال	
	1	2
X1	0.656	0.381
x2	-3.258	0.166
x3	2.407	1.950
x4	3.194	-2.370
x5	-0.684	0.764
x6	-1.213	0.063
الثابت	-4.834	-4.123

المصدر: مخرجات Spss v22

الدالة التمييزية تمثل بالعلاقة:

$$Z= -4{,}834+ 2{,}407X3 + 3{,}194X4$$

أي أن الربحية لها تأثير كبير على مستوى الأداء (ضعيف، متوسط، جيد) وذلك لأن الربحية تعد من أهم المؤشرات المالية التي تستخدمها هذه البنوك في تقييم أدائها، وأن إيرادات البنوك لها القدرة على مواجهة خسائرها، وتليها جودة الإدارة وذلك لأن إدارة البنوك التجارية لولاية البيض تقوم بدورها من أجل ضمان أن البنوك تمارس نشاطاتها بأمن وذلك بما يتماشى مع الأنظمة والقوانين بشكل عام.

وعدم تأثير كفاية رأس المال لأن هذه الأخيرة تعد توازن بين حجم رأس المال والمخاطر التي تتوقعها البنوك وبما أن البنوك ولاية البيض هي مجرد فروع للبنوك فإنها لا تملك رأس المال أساسي للبنك ولا تتوقع المخاطر التي يقع فيها البنك، والبنوك الرئيسية هي مسؤولية على مستوى ونوعية رأس المال والوضع المالي لكل فرع من فروعها. وعدم تأثير كل من جودة الأصول والسيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق لعدم مقدرة البنوك على توقع المخاطر الحالية والمستقبلية المتعلقة بالإقراض ومحفظة الاستثمار والعقارات المستملكة والتغيرات في سعر الفائدة، سعر الصرف، وهذا يدل على عدم قدرة الإدارة على تعريف، قياس، مراقبة وضبط مخاطر السوق.

الجدول 02_14 يمثل معاملات الدالة التميزية لفئات التصنيف

	D		
	ضعيف	متوسط	جيد
X1	4.917	2.720	7.187
x2	−3.661	16.547	−9.044−
x3	4.047	−1.509	13.953
x4	9.823	−19.969	8.784
x5	2.081	9.621	3.037
x6	−1.658	5.870	−3.659−
الثابت	−27.705	−42.017	−43.689

المصدر : مخرجات Spss v22

الفرع الرابع: اختبار التصنيف

من خلال الجدول الموالي نقوم بمقارنة التصنيف الأصلي مع التصنيف المحصل عليه باستعمال الدالة التمييزية، حيث نلاحظ أنه من أصل 3 مفردات إحصائية أصابت الدالة في إعادة التصنيف بشكل صحيح ل 3مفردات بنسبة 100%، وبالنسبة للمجموعة الثانية أصابت في 1 مفردة من أصل 1 بنسبة 100%، أما المجموعة الثالثة فقد أصابت في 30 من أصل 32 وبنسبة 93.8%. إجمالا أصابت الدالة في إعادة التصنيف بشكل جيد بنسبة 94.4% وهي نسبة جيدة.

الجدول 02_15 يمثل نتيجة التصنيف

D					المجموع
		ضعيف	متوسط	جيد	
العدد	ضعيف	3	0	0	3
	متوسط	0	1	0	1
	جيد	2	0	30	32
%	ضعيف	100	0	0	100
	متوسط	0	100	0	100
	جيد	6.3	0	93.8	100

المصدر: مخرجات Spss v22

وجدير بالذكر أن نسبة التصنيف التي حصلنا عليها قد تتأثر بعامل الصدفة وتكون ليست ذات مصداقية، ولحل هذه المشكلة نستخدم اختبار Kappa الذي يعد مقياساً جيداً للموثوقية، لأنه يأخذ عامل الصدفة بعين الاعتبار.

وبتطبيق هذا الاختبار نحصل على الجدول التالي المتضمن نتائج اختبار Kappa لتصنيف مستويات الأداء في مجموعات:

الجدول 02_16 يمثل نتائج اختبار لتصنيف مستويات الأداء في مجموعات Kappa

مقياس الموثوقية	القيمة	sig
KAPPA	0.775	0.000

المصدر: مخرجات Spss v22

نلاحظ من الجدول أن مستوى دلالة اختبار Kappa يساوي (0.000) وهي أصغر من (0.05)، وبالتالي نسبة التصنيف الصحيح للأداء والبالغة 77.5% هي نسبة موثوقة ولا تتأثر بعامل الصدفة، كما أن قيمة اختبار Kappa تساوي (0.775) وهي أكبر من 0.7 وبالتالي تشير إلى تنبؤ متوسط الدقة.

وفي نهاية هذا البحث تمكنا من تلخيص أهم ما توصلنا إليه حيث نلاحظ: وجود أثر تصنيفي معنوي لكل من المتغيرات: (الإدارة، الربحية) في تصنيف مستويات الأداء في مجموعات (ضعيف، متوسط، جيد) 94.4% من موظفي البنوك التجارية تم تصنيفها بشكل صحيح، كما تم التوصل إلى دالة تمييزية لها قدرة عالية على التمييز.

المطلب الثالث: مناقشة الفرضيات

مكنتنا الدراسة الميدانية التي قمنا بها من الإجابة على الفرضيات:

الفرضية الأولى: من خلال الجدول(02_10) نلاحظ ان sig=0.239>0.05 وبالتالي نرفض الفرضية التي مفادها يوجد أثر لعنصر كفاية رأس المال في الأداء.

أظهرت النتائج المتوصل إليها فيما يخص هذه الفرضية أن كفاية رأس المال لم تؤثر على مستوى أداء البنوك من خلال عدم وجود حجم أو مستوى رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر داخل هذه البنوك.

الفرضية الثانية: من خلال الجدول(02_10) نلاحظ انsig=0.295>0.05 وبالتالي نرفض الفرضية التي مفادها يوجد أثر لعنصر جودة الأصول في الأداء.

أظهرت النتائج المتوصل إليها فيما يخص هذه الفرضية أن جودة الأصول لم تؤثر على مستوى أداء البنوك من خلال عدم توقع وتقدر المخاطر الحالية والمستقبلية.

الفرضية الثالثة: من خلال الجدول(02_10) نلاحظ ان sig=0.000<0.05 والتالي نقبل الفرضية التي مفادها يوجد أثر لعنصر الإدارة في الأداء.

أظهرت النتائج المتوصل إليها فيما يخص هذه الفرضية أن الإدارة لها تأثير على مستوى أداء البنوك من خلال تطبيق الأنظمة والقوانين بشكل عام.

الفرضية الرابعة: من خلال الجدول(02_10) نلاحظ ان sig=0.004<0.05 وبالتالي نقبل الفرضية التي مفادها يوجد أثر لعنصر الربحية في الأداء.

أظهرت النتائج المتوصل إليها فيما يخص هذه الفرضية أن لها تأثير على مستوى أداء البنوك من خلال مقدرة إيرادات البنوك على مواجهة الخسائر.

الفرضية الخامسة: من خلال الجدول(02_10) نلاحظ ان sig=0.144>0.05 وبالتالي نرفض الفرضية التي مفادها يوجد أثر لعنصر السيولة في الأداء.

أظهرت النتائج المتوصل إليها فيما يخص هذه الفرضية أن السيولة لم تؤثر على مستوى أداء البنوك

الفرضية السادسة: من خلال الجدول(02_10) نلاحظ ان sig=0.239>0.05 وبالتالي نرفض الفرضية التي مفادها يوجد أثر لعنصر الحساسية اتجاه مخاطر السوق.

أظهرت النتائج المتوصل إليها فيما يخص هذه الفرضية أن الحساسية اتجاه مخاطر السوق لم تؤثر على مستوى أداء البنوك من خلال عدم مقدرة البنوك على توقع المخاطر والتغيرات في سعر الفائدة، سعر الصرف، يدل على عدم القدرة الإدارة على تعريف، قياس، مراقبة وضبط مخاطر السوق.

الفرضية الرئيسية: من خلال دالة التمييزية Z= −4,834+ 2,407X3 + 3,194X4 حيث اعتمدت هذه الدالة على المتغيرين x4 و x3وبالتالي نقبل الفرضية التي مفادها يوجد أثر لتبني نظام التسيير المصرفي الأمريكي CAMELS في الأداء من خلال عنصرين الربحية والإدارة.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها بالاستعانة بأسلوب التحليل التمييزي توضيح أثر تبني نظام التسيير المصرفي الأمريكي CAMELS على مستوى أداء البنوك التجارية لولاية البيض (BDL-BNA-CPA-BADR) حيث نلاحظ تأثير نظام CAMELS بأبعاده وخصائصه المختلفة في مستويات أداء البنوك التجارية لولاية البيض في ثلاث مجموعات (ضعيف، متوسط، جيد)، وذلك بناء على مجموعة من العوامل وهي (كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق). حيث نلاحظ من خلال دالة التمييزية Z= -4,834+ 2,407X3 + 3,194X4 أن متغيرين الربحية والإدارة لهما تأثير واضح في تحقيق التميز مستوى الأداء ومنه تبين وجود أثر تصنيفي معنوي لكل من المتغيرات (الإدارة، الربحية) على تصنيف مستوى أداء البنوك لولاية البيض، حيث أثرت الربحية أكثر من الإدارة. كما تبين أنه لا يوجد أثر لكل من المتغيرات (كفاية رأس المال، جودة الأصول، السيولة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق) على تصنيف مستوى أداء البنوك لولاية البيض.

خاتمة العامة

الخاتمة:

يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف في مسيرته نحو الأفضل او الأسوأ والكشف عن مواطن الخلل والضعف في النشاط المصرفي وذلك بهدف وضع الحلول اللازم لها وتصحيحها والعمل على تجنب الأخطاء مستقبلا.

وانطلاقا من هذا ظهرت أهمية نظام التسيير المصرفي الأمريكي CAMELS من أجل تقييم أداء البنوك لتحديد جدارتها المالية، واكتشاف نقاط قوتها وضعفها وامكانية التنبؤ بالمخاطر المستقبلية وتجنب الأزمات المالية الحادة والمصاريف الباهظة التي تترتب عنها وذلك بالاعتماد على تحليل ستة عناصر جوهرية تتمثل في كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، إدارة الربحية، درجة السيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق بهدف تمكين السلطات الإشرافية من التدخل لتصحيح الأوضاع ومحاية السلامة المالية في القطاع البنكي، ومنه تفعيل عملية تقييم أداء البنوك التجارية.

نتائج الدراسة:

على ضوء ما تقدم من دراسة لهذا الموضوع، يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- عملية تقييم الأداء هي جزء من الرقابة المصرفية والتي تساعد على اتخاذ القرار وأحكام تقييمية لنشاط البنك.
- يعتبر معيار CAMELS من أهم المعايير المعتمدة في تقييم أداء البنوك، إذ يتم وفق هذا المعيار تقييم المصارف وفقا الناتجة عن عملية الفحص الميداني، والتي تعكس أداء المصرف في ستة مناطق رئيسية.
- يساهم هذا النظام في تقييم أداء البنك، وتوجيه متخذي القرار من خلال معرفة نقاط القوة والضعف للبنك، وهو ما يدفع إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين الأداء، وهذا إذا ما دل فإنما يدل على أن هذا المؤشر يعتبر فعلا أداة للإنذار المبكر.
- تمكنا باستخدام التحليل التمييزي من تصنيف مستوى أداء البنوك لولاية البيض في ثلاث مجموعات (ضعيف، متوسط، جيد)، وذلك بناء على مجموعة من العوامل وهي (كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق).
- يوجد أثر تصنيفي معنوي لكل من المتغيرات (الإدارة، الربحية) على تصنيف مستوى أداء البنوك لولاية البيض.
- لا يوجد أثر تصنيفي معنوي لكل من المتغيرات (كفاية رأس المال، جودة الأصول، السيولة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق) على تصنيف مستوى أداء البنوك لولاية البيض.

الاقتراحات:

بعد استخلاصنا لنتائج البحث وإثبات صحة الفرضيات ومن هنا خلصت الدراسة الى مجموعة من الاقتراحات:

- ضرورة اعتماد بنك الجزائر على نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك من أجل معرفة الخلل الموجود في النظام ككل، ودراسة كل بنك على حدى من أجل معالجة المشاكل وإيجاد الحلول والعمل على تحسين الأداء، والنهوض بالنظام البنكي الجزائري.
- طرح نتائج تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي ضمن البيانات المفصح عنها للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عال من الشفافية والإفصاح والذي يساهم في فرض انضباط السوق.
- الاعتماد على أسلوب التحليل التمييزي في التحليل العملي للدراسات التي تقوم على أساس التصنيف.

آفاق الدراسة:

كان نطاق هذه الدراسة هو تقديم نظام التسيير المصرفي الأمريكي CAMELS ومدى تأثيره في عملية تقييم أداء البنوك التجارية، نتمنى أن يتم اعتبار هذه الدراسة المتواضعة كمرجع لتوسيع نطاق البحث وتحسين النتائج وفي الختام نأمل أن تستمر الأبحاث وتمضي قدما في :

- مدى تطور عملية الرقابة بتطبيق نظام التسيير المصرفي الأمريكي CAMELS.
- دراسة مقارنة بين نظام التسيير المصرفي الأمريكي ومعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- دراسة التطورات التي تطرأ على نظام التسيير المصرفي الأمريكي والمؤشرات التي قد تضاف له.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

I. المراجع العربية:

أولا: قائمة الكتب:

1) عبد المطلب عبد الحميد. العولمة واقتصاديات البنوك. الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2001

2) عصام مهدي، وأحمد عبد العزيز الكشواني. حوكمة الشركات والبنوك: في مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة. دار محمود للنشر والتوزيع، بلا تاريخ.

3) محمود بشير المغربي محمد الفاتح. إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. المنامة: الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2020.

4) مزنان فهد نصر حمود. أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية. المجلد الطبعة الاولى. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية:

1) أحمد قارون. " مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل" رسالة ماجيستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس، 2013

2) حسين المحمود. " امكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الاسلامية (دراسة تطبيقية) رسالة ماجيستير." كلية الاقتصاد: جامعة دمشق، 2014

3) حمزة شاكر. " دور أصحاب الودائع في تعزيز انضباط سوق المصارف الإسلامية." أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس سطيف، 2022. 02_53.

4) رميسة كلاش. " المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الاداء المالي –دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر (2001–2018) (اطروحة دكتوراه)." كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة العربي بن مهيدي، 2022.

5) ريمة ذهبي. " الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003م–2011م)." أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة قسنطينة2، 2013. 65_139

6) زينب رمضاني. " إمكانية تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية." أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3، 2019. 23_116.

7) سار بركات. " دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية–دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر أطروحة دكتوراه." كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر، 2015.

8) سرى رفيق عبد الرزاق القريشي. " أثر تبني نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) في الرقابة على السياسة الائتمانية المصرفية." كلية الإدارة والاقتصاد: جامعة كربلاء، 2013

9) سلمى سدايرية. " تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية _وكالة عين البيضاء)." مذكرة ماستر أكاديمي. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جـامعـة أم البـواقــي، 2014. 71.

10) سهام بن الشيخ. " التحديات العملية لتطبيق معايير بازل(III)وآليات التطوير (دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية) أطروحة دكتوراه." كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية: جامعة قاصدي مرباح، 2016

11) عماد جودت نوري. " تأثير استخدام المؤشرات المالية الحديثة كأداة لتقييم الأداء المالي والاستمرارية وفق معيار التَدقيق الدولي رقم (570)." رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والادارية: جامعة الشرق الأدنى معهد الدراسات العليا، 2021. 49_71.

12) فريدة ختير. " الرقابة المصرفية في الجزائر." أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم السياسية 19 مارس 1962: جامعة جيلالي ليابس، 2018. 15_117

13) مريم خوبيزي. " إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية." أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3، 2018. 122_216.

14) مريم زايدي. " اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية–دراسة حالة مصرف ابوظبي الاسلامي." كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر، 2017

15) منال هاني. " دور الأساليب الرقابية والإشراقية للبنك المركزي في ادارة المخاطر الائتمانية – دراسة حالة بنك الجزائر." رسالة ماجيستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية: جامعة الجزائر3، 2014. 43_95

16) نادية سعودي. " مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية." اطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد بوضياف، 2018. 20_40.

17) نبيلة قدور. " تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام آلية المقارنة المرجعية –دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية–." اطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة اكلي منحد أولحاج، 16 مارس، 2020. 20_39

18) نرجس معمري. " تطور المنظومة المصرفية الجزائرية وفق مقررات اتفاقية بازل 3–دراسة حالة بنك التنمية المحلية." أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة اكلي محند أولحاج، 2020

19) وفاء رايس. " مساهمة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال بطاقة الأداء المتوازن –دراسة حالة مؤسسة سوناطراك مديرية الصيانة لولاية الأغواط–." اطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر، 2016

20)ويس زليخة، مناد منال. " دور نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS في دعم الرقابة على البنوك التجارية (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA في الفترة 2019-2015)." مذكرة ماستر أكاديمي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير: المركز الجامعي نور البشير البيض، 2021: 43

ثالثا: قائمة المجلات:

1) أحمد حازم فروانة. " الرقابة الداخلية في البنوك التجارية " دراسة مقارنة"." مجلة أفاق للعلوم، 2019: 152-172

2) احمد، مالك الرشيد ؛إدارة التفتيش. " مقارنة بين معياري CAMEL وCAEL كأدوات للرقابة المصرفية -المزايا وعيوب التطبيق-." مجلة المصرفي، 2015: 01-13

3) آلاء هاشم طربيه. " أثر تطبيق إجراءات الرقابة المالّية الخارجّية على جودة إجراءات الّرقابة الداخلية في المصارف العاملة في الأردن خلال فترة جائحة كورونا من وجهة نظر العاملين." المجلة العربية للنشر العلمي، 2021: 505.

4) البشير بن عبد الرحمان، وحكيمة شرفة. " الرقابة على المصارف الإسلامية في ظل بيئة مصرفية تقليدية "إشكالات العلاقة مع البنك المركزي"." المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، 2020: 159_183.

5) إيناس عياد، وعبد الناصر براني. " تقييم استراتيجية أداء المصارف الإسلامية وفق النماذج الحديثة -حالة بنك السلام الجزائر-." مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، 2022: 09-28.

6) بزهرة بيطار، وعلاء الدين قادري. " مؤشرات السيولة المصرفية وأثرها على درجة الأمان المصرفي لعينة من البنوك التجارية الجزائرية -دراسة قياسية باستعمال معطيات بانل خلال الفترة (2019-2013)." مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، 2021: 502-518.

7) بسام أسعد. " تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMELS." مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 2018: 287-306.

8) زواوية إيمان قوال. " تحليل مكونات معيار التقييم الأمريكي CAMELS." مجلة الاقتصاد والمناجمنت، 2017: 80-105

9) سهيلة قطاف. " تقييم سلامة الاستقرار المالي للبنك الوطني الجزائري باستعمال نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS." دراسات العدد الاقتصادي، 2018: 197-213.

10)شريف أحمد يحيى. " تطبيق نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك المصرية في ضوء المعايير والاتفاقيات الدولية." المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 2017: 593-613.

11)شوقي بورقبة. " طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية." المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، 2011: 143-163.

12)صليحة عماري، وعلي بن ثابت. " التقييم المالي للبنوك باستخدام مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS دراسة حالة بنك الخليج الجزائر." مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، 2018: 399-421.

13) عبد الرسول الخاقاني نوري، وعامر أبو هونه صلاح. " استخدام نظام CAMELفي تحليل كفاية رأس المال والربحية والسيولة (لعينة من المصارف العراقية)." مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، 2018: 28-63

14) عبد القادر القيسي فوزان. " تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009-2014." المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 2017: 461-474

15) محمد سمير دهيرب. " نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات(CAMELS) في ظل المخاطر. دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار لسنوات من 2006 وحتى 2009." المجلة العراقية للعلوم الادارية، 2015: 260-300.

16) محمد أمين الإمام صلاح الدين، وراشد الشمري صادق. " تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية نظام CRAFTE نموذجاً." مجلة الإدارة والاقتصاد، 2011: 358_367

17) شيلي وسام، قدي عبد المجيد. " تقييم استجابة بنك التنمية المحلية في الجزائر لمعايير بازل III." 03 مارس، 2021: 55.

18) عيسي نبوية، أوبختي نصيرة. " إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة الخدمية _دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري لولاية تلمسان." مجلة الدفاتر الاقتصادية، 2019: 385

رابعا: الملتقيات:

1) أحلام بوعبدلي، وعبد الرزاق خليل. " تقييم أداء البنوك التجارية العمومية من حيث العائد والمخاطرة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (1997/2000)." ملتقى المنظومة المصرفية الجزائري والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات. جامعة الأغواط، بلا تاريخ.

II. قائمة المراجع الأجنبية:

1) Dahiyat, Ahmad. "The Application of CAMELS rating system to Jordanian brokerage firms." International Research Journal of Finance and Economics, 2012.

2) MENCHIF, Mehdi, Mohamed CHEMLAL, et Moulay Driss SAIKAK. «La performance financière des banques au Maroc : Une analyse par l'approche CAMELS.» International Review of Economics, Management and Law Research, 2018.

3) Rozzani, Nabilah, and Abdul Rahman Rashidah. "Camels and Performance Evaluation of Banks in Malaysia: Conventional Versus Islamic." Journal of Islamic Finance and Business Research, 2013.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01:

الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة

وزارة التعليـــــم العالي والبحث العلمـــــي

المـــــــركز الجامعـــــي نور البشير البيـــض

معهـــــد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قســـــم: علوم التسيير

تخصص: إدارة ماليـــــة

الاستبيان

الموضوع: استبيان حول تقييم الأداء ونظام التسيير المصرفي الأمريكي CAMELS

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

في إطار القيام بإعداد مذكرة ماستر تحت عنوان:

"أثر تبني نظام التسيير المصرفي الأمريكي CAMELS في الأداء"

نرجو تعاونكم معنا لإنجاح هذا العمل، وذلك بالإجابة على أسئلة الاستمارة المرفقة، ونحيطكم علما أن كل معلومات سوف تكون سرية وتستخدم لأغراض البحث العلمي.

في الأخير لكم فائق التقدير والاحترام...

تعليمات:

ضع إشارة (×) في المكان الذي تراه مناسبا

الجزء الأول:

المعلومات العامة:

1. **الجنس:** ☐ ذكر ☐ أنثى

2. **الفئة العمرية:** ☐ من 20 الى 30 سنة ☐ من 31 الى 40 سنة
☐ من 41 الى 50 سنة ☐ أكثر من 50

3. **المؤهل العلمي:** ☐ ثانوي ☐ تكوين مهني
☐ جامعي ☐ دراسات عليا متخصصة

4. **الخبرة:** ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 الى 10 سنوات
☐ من 10 الى 15 ☐ أكثر من 15 سنة

الجزء الثاني:

القسم الأول: تقييم الأداء

الرقم	العبارة	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
1	هل يوجد نظام تقييم الأداء في البنك					
2	هل تهتم الإدارة بتقييم أداء البنك					
3	قدرة الإدارة على تحقيق الأهداف المسطرة					
4	استخدام أساليب الحديثة لتقييم أداء البنك					

القسم الثاني: نظام التسيير المصرفي الأمريكي CAMELS

المحور الأول: كفاية رأس المال

الرقم	العبارة	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
1	لمؤشرات كفاية رأس المال أهمية كبيرة في مواجهة المخاطر المالية					
2	وجود كفاية المخصصات المكونة لتغطية الخسائر المتوقعة					
3	حاجة البنك الى رأس المال إضافي لتدعيم المركز المالي لمقابلة أنشطته المحتملة					
4	دخول البنك في أنشطة خارج الميزانية ذات تأثير على قاعدة رأس المال					

المحور الثاني: جودة الأصول

الرقم	العبارة	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
1	وجود الأصول ذات نوعية وجودة في البنك					
2	كفاية المخصصات المكونة لمقابلة خسائر الأصول					
3	فعالية وكفاية نظام الرقابة والضبط الداخلي ونظم المعلومات الإدارية					
4	حجم الأصول المعاد هيكلتها ومستوى التسديدات المتعلقة بها كبير					

المحور الثالث: الإدارة

الرقم	العبارة	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
1	التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات السارية					
2	قدرة الإدارة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الأحوال المتغيرة					
3	دقة البيانات والمعلومات المقدمة للسلطة النقدية					
4	خبرة ومعرفة أعضاء الإدارة العليا بالسوق المصرفي					
5	قدرة الإدارة على التعامل مع المخاطر وإدارتها بشكل جيد					
6	قدرة الإدارة على مواجهة التقلبات في سوق					
7	تجاوب الإدارة مع تقارير التدقيق الداخلي وتدعيم نظام الرقابة المكان المناسب					

المحور الرابع: الربحية

الرقم	العبارة	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
1	كفاية الأرباح الإجمالية لتغطية النفقات وبناء رأس المال بصورة جيدة					
2	كفاية المخصصات في مواجهة القروض والتسهيلات الائتمانية المتعثرة					
3	وجود إيرادات ونفقات استثنائية غير عادية					
4	المحافظة على مستوى جيد من النمو تؤدي للمحافظة على كفاية رأس المال					
5	توافق عملية توزيع الأرباح مع القوانين والأنظمة السارية					
6	كفاية نظم الرقابة والتفتيش الداخلي على كافة المعاملات المصرفية					
7	وجود إيرادات من الأرباح الاستثمارات في الأوراق المالية وحجمها مقارنة بالإيرادات المصرفية المعتادة					
8	يعد مؤشر الربحية من أهم المؤشرات المالية التي يستخدمها البنك في تقييم أدائه					

المحور الخامس: السيولة

الرقم	العبارة	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
1	كفاية السيولة للوفاء بالمتطلبات الحالية والمستقبلية للأعمال والأنشطة التي ترتبط البنك مع الغير					

2	درجة الاعتماد على موارد التمويل قصيرة الأجل ثبات اتجاه الودائع					
3	فاعلية إدارة وتخطيط السيولة وقدرة الإدارة على ضبط وتحديد مستوياتها بدقة					

المحور السادس: الحساسية اتجاه مخاطر السوق

الرقم	العبارة	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
1	قدرة الإدارة على قياس وضبط درجة التعرض للمخاطر					
2	قدرة البنك على مواجهة مخاطر التقلبات في أسعار الفائدة					
3	المخاطر التي يتعرض لها البنك جراء المتاجرة بالأوراق المالية كبيرة					
4	قدرة البنك على التحكم في مخاطر السوق جيدة					

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Centre Universitaire Nour Bachir El Bayadh
Institut des Sciences Economiques et Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركـــز الجامعـــي نور البشير - البيـــــض-
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

استمارة إيداع مذكرة الماستر المصححة بعد المناقشة

تخصص: إدارة مالية

يشهد الأستاذ (ة) الدكتورة هولي امنة **المشرف على تأطير مذكرة ماستر**

شعبة: علوم التسيير **تخصص:** إدارة مالية

تحت عنوان: أثر تبني نظام التسعير الصيني الأمريكي CAMELS في الأداء

من إعداد الطلبة:

1. جعيجد ايمان

2. بوجمعة نجوى

أن المذكرة تم تصويبها وتعديل كل الملاحظات التي تم تسجيلها أثناء المناقشة وأصبحت جاهزة للإيداع النهائي بمصالح القسم.

بتاريخ: 2022/07/06

إمضاء المشرف: